مؤقت



مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٩٠٦**

الثلاثاء، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دي لا فوينتي راميرس	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إستونيا	السيد يورغنسون
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد كيبوينو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بربارا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أوغي
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

السلام والأمن من خلال الدبلوماسية الوقائية: هدف مشترك لجميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة

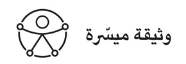
رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة (S/2021/888)للمكسيك لدى الأمم المتحدة

وفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٠ الموجهة إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، تُستكمل هذه الوثيقة الرسمية لمجلس الأمن بوثيقة تجميعية للمرفقات (S/2021/952) تتضمن البيانات التي يقدمها المهتمون من غير أعضاء المجلس.

21-34051 (A)




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

السلام والأمن من خلال الدبلوماسية الوقائية: هدف مشترك لجميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة (S/2021/888)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*)**:** وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي كل من أذربيجان، والأرجنتين، وأرمينيا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأوكرانيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبولندا، وبيرو، وتركيا، وجنوب أفريقيا، وسلوفاكيا، وسويسرا، وشيلي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وفنلندا، وقطر، وكرواتيا، وكوستاريكا، وليختنشتاين، ومالطة، وماليزيا، ومصر، والمغرب، ونيبال، وهولندا، واليابان.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: معالي السيد عبد الله شهيد، رئيس الجمعية العامة؛ وسعادة السيد فيكسين كيلابيلي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والقاضية جوان دوناهيو، رئيسة محكمة العدل الدولية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/888، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (*تكلم بالإسبانية*)**:** أشكركم، سيدي، على إبراز أهمية الدبلوماسية الوقائية.

إن الوقاية لا تحظى دائما بالاهتمام الذي تستحقه. وربما يرجع ذلك إلى صعوبة القياس المسبق لنتائج منع نشوب النزاعات أو منع نشوب الحروب أو منع معاناة آلاف الأشخاص. فلدينا مراسلون حربيون، لكن لا يوجد مراسلون للسلام.

بيد أن الوقاية أمر يكتسي أهمية بالغة من أجل تحقيق السلام الدائم. فالوقاية هي الهدف النهائي لعمل المجلس وقراراته لمساعدة البلدان على بناء السلام والاستقرار وعلى حل منازعاتها قبل أن تتحول إلى نزاعات مسلحة. وتضطلع محكمة العدل الدولية بدور أساسي في هذا الصدد. إن منع نشوب النزاعات هو سبب وجود الأمم المتحدة ذاته. فقد ولدت المنظمة من رماد الحرب العالمية الثانية بنيةعدم العودة إلى إخضاع البشرية لوحشية الحرب، على النحو الوارد في ميثاقنا .

(تكلم بالإنكليزية)

وعلى مدى ٧٦ عاما، وفرت منظومة الأمم المتحدة للعالم، منتدى للحوار والأدوات والآليات لتسوية المنازعات بالطرق السلمية. فمن البعد القضائي لمنع نشوب النزاعات الذي توفره محكمة العدل الدولية؛ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يعمل على معالجة النزاعات من خلال النهوض بالتنمية المستدامة؛ إلى القرارين التوأمين اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة ومجلس الأمن في عام ٢٠١٦ (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢)، وذكرانا مرة أخرى بوجوب أن يأتي المنع في صميم أهدافنا الجماعية المتمثلة في بناء السلام واستدامته؛ إلى النساء والرجال في المنظمة الذين يعملون كل يوم لصياغة السلام وبناءه وصونه في بعض أصعب الأماكن وأكثرها خطورة على وجه الأرض – المنعُ ضروريٌ.

ولهذا السبب وضعت خطة المنع في صلب ولايتي لفترتي الأولى والثانية بصفتي الأمين العام. وقد دعوت إلى زيادة الدبلوماسية من

أجل السلام لضمان أن تظل الحلول السياسية الخيار الأول والرئيسي لتسوية النزاعات. ويشمل ذلك إجراء استعراضات لجميع الأدوات التي يتألف منها هيكل الأمم المتحدة للسلام وتحسين إدماج المنع وتقييم المخاطر في جميع عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة. وهو يتضمن المزيد من الابتكار والمزيد من التبصر، بما في ذلك نظام أقوى بكثير من الاستعراضات الإقليمية الشهرية للمخاطر واتخاذ القرارات على المستوى الأعلى وتزويد الدول الأعضاء بدعم أقوى في مجال إدارة مخاطر الأزمات والتصدي لها. وهو يشمل الربط فيما بين جميع العوامل المسببة للنزاعات، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ.

والسبب في ذلك هو أن التاريخ أثبت أن النزاعات لا تأتي من فراغ وليست حتمية. وكثيرا ما تكون هذه النزاعات نتيجة ثغرات يتم تجاهلها أو عدم معالجتها على النحو الصحيح: ثغرات في الحصول على الضروريات الأساسية مثل الغذاء والماء والخدمات الاجتماعية والأدوية؛ ثغرات في نظم الأمن أو الحكم، حيث يمكن للجماعات المتضررة أن تتجمع وتجد لها طريقا إلى السلطة بالقوة؛ ثغرات في الثقة في الحكومات والمؤسسات والقوانين وفي بعضها البعض؛ ثغرات في التسامح والتماسك الاجتماعي متجذرة في التمييز والتحيز والمظالم القديمة والجديدة؛ أو ثغرات في المساواة بين الأغنياء والفقراء، وفيما بين البلدان وداخلها، وبين الرجل والمرأة. وكل هذه الثغرات هي بؤر محتملة لنشوب العنف بل والنزاع.

فالمنع في نهاية المطاف هو مسألة وقف الحروب والنزاعات قبل نشوبها، ونزع فتيل التوترات بالحوار، وهي التوترات التي تشعل الانقسام والحرب مما يعرض حياة الملايين للخطر كل يوم. ولكن المنع هو أيضا التأكد من عدم اضطرار أي أم التخلي عن وجبة ما لإطعام أطفالها؛ وتحقيق الأمل في مستقبل أفضل من خلال التعليم والرعاية الصحية وإمكانية در الدخل؛ وتعزيز التسامح والثقة والمساواة واحترام حقوق الإنسان – وكلها مكونات المجتمع السلمي؛ وسد الفجوات الإنمائية التي تؤدي إلى نشوب النزاعات، وإحياء الوعد بأهداف التنمية المستدامة لجميع الناس، على قدم المساواة؛ وعكس اتجاه الحلقة المفرغة للنزاع والانقسام، وبدلا من ذلك، تحريك حلقة حميدة من التنمية والسلام. والدبلوماسية تؤدي دورا حيويا في المضي قدما بهذه الحلقة الحميدة.

ويقترح تقريري، ”خطتنا المشتركة“، خطة جديدة للسلام تنظر إلى الأمن العالمي نظرة شاملة وكلّية – خطة لا تشمل جهود توطيد السلام وبناء القدرة على الصمود في السياقات الهشة وتجنب الانتكاس إلى النزاعات فحسب، بل تعترف أيضا بأهمية التنمية المستدامة لمنع العنف ونشوب النزاعات في المقام الأول. وبالنسبة للنساء والرجال في الأمم المتحدة، فإن الدبلوماسية الوقائية والتنمية يسيران جنبا إلى جنب. ولا يمكن الفصل بينهما.

ونعلم أن الدبلوماسية الوقائية تحقق النتائج. فقد استخدمت مساعي الحميدة باستمرار – علنا أحيانا، وأحيانا وراء الكواليس – سعيا لنزع فتيل النزاعات والنهوض بالسلام. ومن النزاعات الحدودية إلى الأزمات الدستورية والانتخابية ومحادثات السلام الهشة، يمكننا أن نشير إلى مثال تلو الآخر حيث تعمل مكاتبنا الإقليمية ومبعوثونا الخاصون والبعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام على مدار الساعة وفي جميع أنحاء العالم.

ويتمثل جزء أساسي من استراتيجيتنا الوقائية في العمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من الاتحاد الأفريقي إلى المنظمات دون الإقليمية في جميع أنحاء أفريقيا، إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إلى الاتحاد الأوروبي وغيرهم. وتمثل هذه المنظمات أصوات حيوية للسلام وتؤدي دورا رئيسيا في تعزيز بناء الثقة والحوار ونحن نعمل على منع نشوب النزاعات وحلها.

إن عملنا مع شركائنا للمساعدة في التحضير للانتخابات وضمان أن تكون سلمية جزء هام آخر من جهودنا الوقائية، بما في ذلك الانتخابات السابقة في مدغشقر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وملاوي وزامبيا وسان تومي وبرينسيبي. وفي الصومال، انضممنا إلى الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي

للعمل مع الأطراف لمنع تصعيد التوترات في خضم انتخابات محفوفة بالمخاطر. وفي ليبيا، نعمل بشكل وثيق مع السلطات الانتقالية لضمان وقف إطلاق النار واغتنام البلد لهذه اللحظة من أجل السلام في الفترة التي تسبق انتخابات الشهر المقبل.

وإلى جانب الانتخابات، فإن مركزنا الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا يجمع حكومات المنطقة معا من أجل وضع نهج مشتركة لتقاسم الموارد المائية ومكافحة الإرهاب. وبالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء، ندعم الانتقال السياسي في مالي لضمان عودة سلمية وحسنة إلى النظام الدستوري، وأحيانًا رغم كل الصعاب.

وفي منطقة البحيرات الكبرى، يركز مبعوثي الخاص على بناء الثقة المتبادلة بين البلدان والقادة، ويعمل المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل جنبا إلى جنب مع جميع الكيانات لبناء السلام ودعم الناس في تلك المنطقة دون الإقليمية. وتدعم لجنة بناء السلام عملية السلام في بابوا غينيا الجديدة والبرمجة المتعلقة بالسلام في جنوب السودان. وفي سياق مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، يدعم منسقونا المقيمون وأفرقتنا القطرية جهود التصدي للجائحة، بينما يلبون أيضا احتياجات الناس في خضم حالات الطوارئ الإنسانية، من هايتي إلى اليمن وإلى ميانمار.

ولئن كنا نفخر بعملنا، فإننا نعلم أيضا أنه يجب علينا بذل المزيد من الجهد لتوحيد جهودنا الإنسانية والجهود المتعلقة بالسلام والتنمية. ويدعو تقريري، ”خطتنا المشتركة“، إلى عقد اجتماعي جديد داخل جميع المجتمعات، يرتكز على حقوق الإنسان ويركز على التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهذا يعني استثمارات عاجلة في التغطية الصحية الشاملة والحماية الاجتماعية والتعليم، وبطبيعة الحال، توفير لقاحات كوفيد-١٩ للجميع. ويعني العمل على وضع حد لأوجه عدم المساواة التي تحرم فئات سكانية كاملة من المشاركة في الحياة المدنية والاقتصادية ووسائل صنع القرار. ويعني، في نهاية المطاف، ضمان أن نحقق توازن القوة والمشاركة على قدم المساواة للمرأة. ويعني تحويل التزامنا بحقوق الإنسان من أقوال إلى ممارسات في جميع السياقات. وهذا أيضا عنصر أساسي في منع نشوب الأزمات.

ولكنه يعني أيضا تعزيز جميع أدوات الدبلوماسية الوقائية للمستقبل، كما هو مقترح في خطة السلام. وهذا يعني أنظمة أقوى للإنذار المبكر وأدوات إستراتيجية أمتن للتبصر، بما في ذلك بيانات وتحليلات أفضل، حتى نتمكن بالتالي من تطوير فهم مشترك للتهديدات للكشف عن الأزمات التي تلوح في الأفق وتجنبها. ويعني تعزيز قدرات الوساطة، والخطوط الأمامية لجهودنا الدبلوماسية لبناء السلام في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم. ويعني توسيع مجموعة القيادات النسائية للعمل كمبعوثات أو متخصصات في الوساطة، تماما كما زدنا عدد النساء من حفظة السلام والنساء اللائي يقدن بعثاتنا الميدانية. ويعني أيضا المزيد من العمل المشترك بين أسرة الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة بناء السلام، لجمع الخبرات على نطاق المنظومة من خلال التقارير والحوار المنتظمين.

(تكلم بالفرنسية)

إن المنع ليس أداة سياسية بل هو طريق واقعي نحو السلام. وإذا أريد للدبلوماسية الوقائية والتنمية أن تسهما في السلام الذي نطمح إليه جميعا، فإننا بحاجة إلى الدعم الكامل من المجلس، بل ومن جميع الدول الأعضاء. لقد شهدنا فرصا ضائعة كثيرة جدا في مجال المنع بسبب عدم الثقة فيما بين الدول الأعضاء بشأن دوافع كل منها. وهذا أمر مفهوم. إننا نعيش في عالم ظل فيه توازن القوى مختلا دوما؛ عالم تسود فيه المعايير المزدوجة وتطبق فيه المبادئ بصورة انتقائية وغير عادلة؛ عالم حيث يتوزع الرخاء والتنمية بشكل غير متساو؛ عالم تخلفت فيه فئات سكانية بأكملها عن الركب بسبب الفقر والتمييز. ويتطلب تحقيق السلام الدائم عملا مستمرا مع القادة والمجتمعات المحلية وجميع الشركاء لبناء الاستقرار الذي لا يمكن أن تحققه سوى التنمية الشاملة للجميع،

هذه هي رسالتي إلى مجلس الأمن: قفوا إلى جانبنا لبناء السلام من خلال الحوار والتعاون. وهذا هو الحل الوحيد القابل للتطبيق من أجل بناء مستقبلنا المشترك.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لرئيس الجمعية العامة.

السيد شهيد (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم حقا أن أتكلم اليوم في إطار المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن السلام والأمن من خلال الدبلوماسية الوقائية – وهذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها مجلس الأمن بصفتي رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. وأشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة وعلى مبادرتكم كرئيس لمجلس الأمن بتنظيم هذه الجلسة.

لقد مثلت الأمم المتحدة على مدى ٧٦ عاما غاية ما يمكن أن تحققه الدبلوماسية المتضافرة في منع نشوب النزاعات على الصعيد العالمي. وخلال ذلك الوقت، تعلمنا الكثير عما يلزم القيام به لصون السلام الدولي. ونحن نفهم على نحو أفضل كيف تؤدي العوامل الاجتماعية والاقتصادية إلى تفاقم النزاعات، ونقدر أكثر دور الدبلوماسية في منع نشوبها. ونحن نفهم أن السلام يتطلب جهدا شاملا يتجاوز النماذج التقليدية، جهدا يأخذ في الاعتبار أوليات جميع الأعضاء في مجالات الأمن وحقوق الإنسان والتنمية؛ كما يجعل جميع الأصوات مسموعة في الخطاب الأمني العالمي، بما في ذلك أصوات النساء والشباب.

وما فتئ الأعضاء ينادون بصورة متزايدة، اعترافا منهم بهذه الحقيقة، بمجلس أمن أكثر تمثيلا، يكون مجهزا بصورة أفضل لمعالجة التحديات الجديدة والمعقدة للقرن الحادي والعشرين؛ وهو مجلس يعمل جنبا إلى جنب مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى لإيجاد حلول شاملة للقضايا الأمنية الراهنة والناشئة.

وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى تفاقم التحديات الاجتماعية – الاقتصادية. وأبرزت بشكل صارخ الترابط بين تحديات اليوم. فصحتنا وازدهارنا الاقتصادي ورفاه كوكبنا وسلامتنا وأمننا كلها أمور مترابطة.

والواقع أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ اعترفت منذ زمن بعيد بأن السلام والتنمية المستدامة يكمل أحدهما الآخر. فالمجتمعات التي تكافح من أجل تلبية احتياجاتها الأساسية، أو التي تفتقر إلى إمكانيات الترقي الاقتصادي والاجتماعي، معرضة للاضطرابات والصراعات. وتهدد الأزمات المناخية والكوارث بتشريد الناس وتجبر المجتمعات المحلية على التنافس على الموارد الشحيحة. فالمؤسسات الواهنة تحرم الناس من الأمل وتقوض ثقتهم بالحكومات ونظم العدالة. وغياب المشاركة الديمقراطية والحريات السياسية والمساواة يحرم السكان في جملتهم من حقوق الإنسان الخاصة بهم. وذلك يحد من قدرتهم على اللجوء إلى الحلول السلمية لمعالجة شكاواهم. ونرى تلك الحقائق تتجلى في عدد كبير من الأماكن التي تعصف بها النزاعات في أنحاء العالم. ويجب على المجتمع العالمي ببساطة أن يفعل المزيد.

فبالإضافة إلى الإغاثة الإنسانية، يجب أن ندعم التدابير الوقائية لبناء القدرة على الصمود وتعزيز التنمية المستدامة من أجل إعطاء الناس فرصة للعيش بكرامة وازدهار. إن حقوق الإنسان والعدالة والتنمية المستدامة هي حقا أعظم أدواتنا في بناء وصون السلام والأمن.

إن الدبلوماسية الوقائية اليوم تتم على أيدي مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة، باستخدام مجموعة أوسع من الأدوات، وذلك أكثر من أي وقت مضى. وتشمل تلك الأدوات وضع نظم للإنذار المبكر وآليات تمويل موجهة للاستجابة السريعة، وإنشاء هياكل مخصصة للوقاية، والاستخدام المستمر للمبعوثين الخاصين.

وقد تم الاعتراف على مدى عقود بالأهمية الحاسمة لعمليات حفظ السلام ضمن أدوات المنظمة لتحقيق السلام والأمن عموما. بيد أن صون السلام وبناء السلام اليوم لم يعودا يقتصران على الأسلوب العسكري التقليدي لحفظ السلام، بل يشملان أيضا تعزيز القدرات وبناء المؤسسات والاستقامة الديمقراطية. ويقلل ذلك بشكل كبير من احتمال نشوب النزاعات، ويشكل أحد أكثر الاستراتيجيات فعالية لضمان السلام المستدام.

إن لجنة بناء السلام، وهي هيئة استشارية حكومية دولية تابعة لمجلس الأمن والجمعية العامة، تكفل استمرار الاهتمام الدولي بالبلدان الخارجة من النزاع، بما في ذلك جهود التعمير وبناء المؤسسات اللازمة

للتعافي عقب النزاعات. وأرحب بالدعوة الواردة في خطتنا المشتركة إلى الاستثمار في جهود الوقاية وتعزيز بناء السلام بواسطة التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به. وأدعو جميع هيئات الأمم المتحدة إلى التنسيق من أجل إدماج عمليات بناء السلام وحفظ السلام بصورة أعمق في الهيكل الأمني العالمي.

وسيكون الأمن العالمي دائما ضمن اختصاص مجلس الأمن على النحو الواجب. بيد أن العمل الذي تقوم به الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لبناء مجتمعات قادرة على الصمود وتنعم بالرخاء هو عمل ييسر عمل مجلس الأمن.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، اعتمد مجلس الأمن البيان الرئاسي S/PRST/1999/34، الذي أقر فيه بأهمية بناء ثقافة الوقاية وضرورة اتباع جميع أجهزة الأمم المتحدة استراتيجيات وقائية. والواقع أن الأمين العام بان كي مون أكد في تقريره لعام ٢٠١١ المعنون ”الدبلوماسية الوقائية: تحقيق النتائج“ على أهمية الدبلوماسية الوقائية في جميع جوانب النزاع. وأشار التقرير إلى أن الجمعية العامة تؤدي، من خلال قدرتها على وضع المعايير ووظائفها التداولية، دورا مركزيا في المساهمة في تهيئة بيئة مواتية لمنع نشوب النزاعات.

وكذلك يشدد الأمين العام في تقريره المعنون ”خطتنا المشتركة“ على أهمية التعاون على نطاق المنظومة والحاجة إلى زيادة التركيز على الوقاية. اولالتزام الوارد في الخطة بتعزيز الشراكات يتوخى تعاونا أوثق داخل منظومة الأمم المتحدة ويدعو إلى إجراء إصلاحات في الأجهزة الرئيسية الثلاثة للمنظمة، لجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا، وتنشيط عمل الجمعية العامة، وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتنشيط الجمعية العامة هو أحد العناصر الرئيسية في ”رئاستي المفعمة بالأمل“. وتحقيقا لذلك الغرض، لا أسعى لجعلها أكثر استيعابا لآراء وأولويات الأعضاء فحسب، بل أريد أيضا أن أعزز التعاون بين أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية من أجل مواءمة استجاباتنا للتحديات العالمية، بما فيها التحديات الأمنية.

وأدعو الأعضاء إلى العمل معا لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢٥/٧٥ المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة، الذي يشجع على التفاعل المنتظم ومواصلة التنسيق بين رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتساعد اجتماعات التنسيق المنتظمة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حسبما ينص عليه القرار، على تجاوز الخلافات وتحسين كفاءة عملنا.

ومن جانبي، كرئيس للجمعية العامة، أحرص على التعاون مع نظرائي كي تتضافر جهودنا من أجل التعافي على نحو أفضل، وتحسين الحوكمة العالمية، وتعزيز نظام الأمن الدولي. وفي إطار ”رئاستي المفعمة بالأمل“، سأواصل العمل مع الدول الأعضاء ومع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة لكفالة إحراز التقدم في مساعينا المشتركة.

وآمل أن تسترشد مناقشاتنا اليوم بنفس روح التعاون. وأتطلع إلى مناقشة واسعة النطاق ومثمرة. وأتوقع أن تسمح لنا النتائج بخدمة قاعدتنا العالمية على نحو أفضل.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*)**:** أشكر السيد شهيد على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد كيلابيلي.

السيد كيلابيلي (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أخاطب مجلس الأمن بصفتي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت. أود أن أشكر الرئاسة المكسيكية للمجلس على عقد هذه المناقشة وعلى دعوتي. والواقع أن هذا الحدث يمثل خطوة جديرة جدا بالترحيب نحو تحسين التعاون والتآزر بين الأجهزة الرئيسية المستندة إلى ميثاق الأمم المتحدة.

ويعترف ميثاق الأمم المتحدة بالتنمية باعتبارها الأساس الذي لا غنى عنه للأمن الجماعي. وبينما لا يجادل أحد في أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، فإن منع نشوب النزاعات يكمن أيضا في صميم عمل الأمم المتحدة، ولذلك يجب أن تشارك فيه بنشاط جميع الأجهزة الرئيسية.

لقد عُهد إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لدى تأسيسه، بالمسؤولية عن النهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب

جميعها وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتعني حماية مواطنينا من العوز والمرض والتدهور البيئي حماية أمنهم ومنع نشوب النزاعات. كما أن إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتنسيقه لعملها، بما في ذلك في حالات النزاع، فضلا عن عمله في مجال العمل الإنساني وتنسيقه، كلها أمور ترتبط ارتباطا وثيقا بصون السلام والأمن.

غير أن التفاعلات بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لا تزال حتى الآن متقطعة وذات طابع عابر. ويجب أن نعترف بأن التحديات المعقدة التي نواجهها اليوم تتطلب المزيد من التعاون المؤسسي. ولدينا بالفعل الأساس القانوني للتعاون والتنسيق بين المجلسين. وتنص المادة ٦٥ من الميثاق بوضوح على أن

”للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يمد مجلس الأمن بما يلزم من المعلومات وعليه أن يعاونه متى طلب إليه ذلك“.

كما ينص النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي نفسه على أنه يمكن لمجلس الأمن أن يطلب عقد دورات استثنائية أو، بدلا من ذلك، يمكن اقتراح إدراج بند في جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعلى الرغم من ذلك، لا نجد سوى مثالين على طلبات المساعدة التي قدمها مجلس الأمن إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتضمنان إشارة صريحة إلى المادة ٦٥، وهما: الأول في عام ١٩٥٠، فيما يتعلق بالحالة في كوريا، والثاني في عام ١٩٧٣، فيما يتعلق بزامبيا. ولم يشر آخر طلب قدمه مجلس الأمن إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٨، والذي دعاه فيه إلى الإسهام في وضع برنامج طويل الأجل لدعم هايتي، إلى المادة ٦٥.

وبحكم خبرته التي تزيد على ٧٥ عاما في مجال التنمية وبما لديه من كم هائل من المعارف – وكلاهما وثيق الصلة على نحو متزايد بعمل مجلس الأمن – فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكنه، هو وهيئاته الفرعية، تقديم الكثير. وقد كان العمل الأساسي للجنة وضع المرأة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني هو الذي أوجد الزخم للنظر في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن. كما تقوم لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة بأعمال في مجالات تتداخل فيها النزاعات مع سيادة القانون.

وعلاوة على ذلك، تعالج لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مسائل الإقصاء الاجتماعي وعدم المساواة وتركز على المجتمعات التي غالبا ما تُترك خلف الركب. كما يوفر المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية ومنتدى الشباب التابع له منبرا لإشراك المجتمعات المحلية التي كانت تقليديا بلا صوت. ويمكن أن تشكل المعلومات الواردة من اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي ترصد تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نظاما للإنذار المبكر.

كما أن الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تتم في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، توفر رؤى قيمة ودروسا مستفادة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وخلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المقرر عقده في تموز/يوليه ٢٠٢٢، فإن ١٢ تقريبا من بين ٤٦ بلدا ستقدم استعراضاتها الوطنية الطوعية بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، هي من البلدان التي تأثرت بالنزاع خلال العقدين الماضيين.

إنني أنتمي إلى منطقة من العالم يشكل فيها التغلب على التحديات التي تواجه السلام والتنمية هدفا بعيد المنال للغاية. ففي منطقة الساحل، ما زلنا نشهد معاناة لا توصف بسبب عدم فهم التفاعل المعقد لبقاء الإنسان في بيئة هشة جدا ومتنوعة ثقافيا. والفقر المدقع في جنوب السودان متجذر في نزاع استمر أكثر من ٥٠ عاما. وتتطلب احتياجات هايتي الإنسانية الهائلة وعدم المساواة الهيكلية وأوجه القصور في مجال الحوكمة والقابلية للتضرر من تغير المناخ منا أن نعمل معا بشكل أوثق، بوصفنا الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، لتلبية الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل لذلك البلد. وهذه الحالات الثلاث مدرجة حاليا على جدولي أعمال المجلسين ويمكن أن تستفيد من اتباع نهج مشتركة وتكاملية.

أما بعد، فاسمحوا لي أن أشاطركم بعض الخيارات العملية لتعزيز التنسيق بين المجلسين، بما يكفل جعله أكثر وضوحا وشفافية وتكاملا وفعالية. وقد تشكل تلك الخيارات إطارا مؤسسيا يمكن أن يعزز إيجاد حلول شاملة ومتكاملة تشمل الإجراءات المتخذة على نطاق ركيزة السلام والأمن والركيزتين الإنسانية والإنمائية للمنظمة.

أولا، يمكن لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستفادة من تعاونهما السابق في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فقد شارك رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، التابع لمجلس الأمن، بانتظام في أعمال الأفرقة الاستشارية المخصصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع. بل إنه جرى إيفاد بعثة مشتركة إلى غينيا - بيساو في عام ٢٠٠٤. ويمكن أن يستفيد عمل الفريق العامل المخصص المعني بأفريقيا التابع لمجلس الأمن، والذي تشمل اختصاصاته تعزيز التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من مشاركة أحد أعضاء مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي حين أن الأفرقة الاستشارية المخصصة المعنية بالبلدان الأفريقية لم يعد لها وجود، فإن نظر المجلس في المسائل المتعلقة بجنوب السودان ومنطقة الساحل يظل ذا أهمية للنقاش المشترك.

ثانيا، يمكننا أيضا الاستفادة من تجربة التفاعلات المنتظمة القائمة منذ عدة سنوات بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام. وتُعقد اجتماعات شهرية بين رئيسي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويعقد الرئيسان أيضا جلسات إحاطة مشتركة في بداية السنة التقويمية. وهناك أيضا اجتماعات سنوية مشتركة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام.

وفي ضوء هذه التجربة الثرية والقيمة، أود أيضا أن أقترح عقد اجتماعات منتظمة بين رؤساء الأجهزة الرئيسية بموجب الميثاق ورئيس لجنة بناء السلام. ويمكن تشاطر برامج العمل، الأمر الذي يمكن أن يساعد في التخطيط لنهج أكثر انتظاما لإشراك رؤساء الأجهزة الرئيسية، عند الاقتضاء.

وثمة خيار آخر يتمثل في عقد اجتماعات مشتركة منتظمة للجنة مشتركة تضم مكاتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، وبطبيعة الحال، ترويكا رؤساء مجلس الأمن للشهر السابق والشهر الحالي والشهر التالي. ويمكن أن تفيد هذه الاجتماعات في تعبئة الإرادة السياسية والتضامن الدولي ويمكن أن تكون الوسيلة التي يتسنى من خلالها مناقشة الاستراتيجيات المتكاملة والتدخلات السياساتية محددة الأهداف التي تدعم منع نشوب النزاعات. ويمكن أن يتولى التحضير لهذه الاجتماعات المنسقون غير الرسميين الحاليون الذين عينتهم لجنة بناء السلام ومجلس الأمن والجمعية العامة. وسيتم اختيار المنسقين غير الرسميين للجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي قريبا جدا. ويمكن لهؤلاء المنسقين غير الرسميين تحديد المجالات التي يعود فيها التعاون بأكبر نفع وأن يقوموا بإدماج نهج أكثر شمولا واتساقا في عملنا.

ثالثا وأخيرا، يمكننا أن نتصور أن تتسع دائرة الاجتماعات المشتركة بشأن المواضيع المشتركة أيضا لتشمل جميع أعضاء مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام. ومن شأن توحيد الجهود بشأن الأزمات ذات الطابع العالمي، مثل الجوائح وأزمة المناخ، أن يبرهن للناس على مستوى العالم على أن الدول الأعضاء يمكنها أن تنحي خلافاتها جانبا من أجل الصالح العام. كما أنه سيحشد استجابة أكثر اتساقا وتنسيقا وقابلية للمساءلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أؤكد أننا بحاجة إلى حلول مبتكرة عبر ركائز المنظمة للأزمات المتعددة الأبعاد. وبينما نمضي قدما ونقترب من الذكرى المئوية لإنشاء الأمم المتحدة، دعونا نعمل معا بشكل أوثق ونولد الطموح لمنح حياة ومعنى لرؤية أكبر للأمن الجماعي متجذرة في التنمية المستدامة ومنع نشوب النزاعات.

ولا تزال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تهدد عالمنا وقد انحسرت بالفعل العديد من المكاسب التي تحققت صوب خطة

التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد ألحقت الجائحة أشد الضرر بالفئات الأفقر والأضعف في مجتمعاتنا. وقد كشفت، بآثارها المتعددة الأوجه على الصحة والاقتصاد والأمن الغذائي والتعليم، عن أوجه عدم المساواة القائمة بالفعل داخل البلدان وفيما بينها وزادات من تفاقمهما. وإذا لم تعالج أوجه عدم المساواة تلك بطريقة تعاونية، فإنها ستصبح مصادر ملموسة للتوترات والنزاعات في المستقبل.

وفي ذلك الصدد، أثني عليك، سيدي الرئيس، لعقدك أيضا المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن الإقصاء وعدم المساواة والنزاع في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.8900). ونحن في المجلس الاقتصادي والاجتماعي متفقون على أنه من الضروري معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، التي غالبا ما تكمن في الفقر وعدم تكافؤ فرص الحصول على حياة أفضل.

وللمضي قدما، حشد المجلس الاقتصادي والاجتماعي كامل جهوده لكفالة التعافي السريع من جائحة كوفيد-١٩، بما في ذلك عن طريق تعزيز حصول الجميع على اللقاحات بأسعار معقولة وشكل منصف. ويدور عملنا حول تلك المسألة منذ آذار/مارس ٢٠٢٠ وسيظل الحال كذلك إلى أن تتبدد الأزمة. وهي إحدى المجالات العديدة التي يمكن لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعملا فيها معا، بالتنسيق مع الجمعية العامة، بطريقة تكاملية وفقا لولاية كل من الأجهزة الرئيسية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد كيلابيلي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للقاضية دوناهيو.

القاضية دوناهيو (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل بضعة أسابيع، تشرفت بالسفر إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك لكي أدلي على النحو المعهود ببيانات بصفتي رئيسة محكمة العدل الدولية أمام مجلس الأمن والجمعية العامة واللجنة السادسة وأشارك في اجتماعات قيّمة مع مسؤولي الأمم المتحدة وممثلي الدول الأعضاء. ويتيح هذا الحدث المميز اليوم فرصة مثالية لمتابعة بعض النقاط التي أثيرت أثناء وجودي في نيويورك في إطار الحوار المستمر بين الأجهزة الرئيسية الرامي إلى إيجاد سبل لتعزيز هدفينا المشتركين المتمثلين في السلام والأمن.

ولذلك فإنني ممتنة لسعادتكم، سيدي الرئيس، لعقد هذا الحدث المميز، الذي يسرني أن أشارك فيه عن طريق التداول بالفيديو من مقر المحكمة في لاهاي. وفي ذلك الصدد، وكما أشير عندما تحدد موعد عقد الجلسة، سيتعين على أن أغادر الجلسة ظهر اليوم، بتوقيت نيويورك.

لقد وجهتم الانتباه، سيدي الرئيس، في مذكرتكم المفاهيمية (S/2021/888، المرفق)، إلى إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (قرار الجمعية العامة ١/٦٧)، الذي اعتُمد بالإجماع في عام ٢٠١٢ والذي يقر بمساهمات مختلف أجهزة الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات. وسأتطرق اليوم إلى ثلاث نقاط تناولها الإعلان تبرز التفاعل الذي لا غنى عنه بين المحكمة وغيرها من الأجهزة الرئيسية في ذلك المجال.

أولا، ترحب محكمة العدل الدولية بالجهود التي تبذلها غيرها من الأجهزة الرئيسية لتعزيز لجوء الدول الأعضاء إلى تسوية منازعاتها أمام المحكمة. وفي إعلان عام ٢٠١٢، أهابت الجمعية العامة بالدول التي لم تعترف بعد بالولاية القضائية لمحكمة العدل الدولية أن تنظر في القيام بذلك. وترحب المحكمة بالمبادرات ذات الصلة التي اتخذتها أجهزة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، بما في ذلك الإعلان الأخير بشأن تعزيز الولاية القضائية لمحكمة العدل الدولية، الذي أطلقته مجموعة أساسية من الدول في وقت سابق من هذا الشهر. وبطبيعة الحال، فإن إيداع إعلان يقر بكون الولاية القضائية للمحكمة إلزامية ليس سوى طريقة واحدة من عدة طرق يمكن بها للدولة أن تعرب عن موافقتها على تلك الولاية. ولذلك قد يكون من المفيد أن يتخطى التشجيع على قبول الولاية القضائية للمحكمة إيداع ما يسمى بإعلانات بند الولاية الاختيارية.

ويمكن للأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة الممثلة في هذا الحدث أن تشارك، وقد فعلت، بطرق أخرى في العملية التي تفضي إلى عرض

قضايا خلافية على المحكمة. فعلى سبيل المثال، يجوز لمجلس الأمن، بموجب الفقرة ٣ من المادة ٣٦ من ميثاق الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالمنازعات القانونية التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، أن يوصى الدول االمعنية بإحالة المنازعة إلى محكمة العدل الدولية. وهذا ما فعله مجلس الأمن فيما يتعلق بالقضية الأولى التي نظرت فيها المحكمة – قضية قناة كورفو. وفي الآونة الأخيرة، اضطلع الأمين العام بدور حاسم الأهمية في العملية التي دامت عقودا، ونتج عن ذلك عرض منازعة بين غيانا وفنزويلا على المحكمة.

أما النقطة الثانية الواردة في إعلان عام ٢٠١٢، فقد أشارت الجمعية أنه يمكن لأجهزة الأمم المتحدة المعنية أن تطلب فتاوى من محكمة العدل الدولية.

وخلال فعاليات أسبوع القانون الدولي التي تجري كل خريف، بما فيها تلك التي عُقدت هذا العام، كثيرا ما يوجه ممثلو الدول الأعضاء دعوات عامة إلى زيادة لجوء أجهزة الأمم المتحدة إلى آلية محكمة العدل الدولية لإصدار الفتاوى. ومسألة التماس أي فتوى من المحكمة متروكة بالكامل للجهاز المعني أو الوكالة المتخصصة وأعضائهما، ويجب أن تُدرس بعناية على أساس مجموعة من العوامل والاعتبارات المختلفة. والمحكمة نفسها على استعداد لتلقي أي طلبات لإصدار فتاوى قد تقدمها أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالمسألة الثالثة التي تناولها إعلان عام ٢٠١٢، أعادت الجمعية العامة تأكيد التزام جميع الدول بالامتثال لقرارات محكمة العدل الدولية في القضايا التي تكون أطرافا فيها. فبمجرد أن تصدر المحكمة حكمها النهائي فيما يتعلق بمنازعة معينة، تُحذف القضية من جدول أعمالها. فالمحكمة ليست هيئة رقابية. وعليه، ينتهي دورها فيما يتعلق بمنازعة معينة عند هذه المرحلة. غير أنه، رهنا بتفاصيل القضية، قد تتمكن الأجهزة الدولية الأخرى من الاضطلاع بدور في التنفيذ الكامل لأحكام المحكمة.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن الفقرة ٢ من المادة ٩٤ من ميثاق الأمم المتحدة تحدد دورا محددا لمجلس الأمن في تنفيذ أحكام المحكمة. وتشير الممارسة المحدودة جدا لذلك الحكم إلى أن الدول وجدت أنه من الأفضل اتباع سبل أخرى لتحقيق التنفيذ الكامل للأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية لصالحها.

وفي حالات كثيرة، تعمل الدولتان، بشكل فردي أو بالتنسيق معا، على تنفيذ الحكم دون تدخل أطراف ثالثة. غير أنه في بعض الظروف، يمكن للجهات الفاعلة الخارجية في إطار الأمم المتحدة وخارجها أن تساعد الدولتين في تخطي حالة النزاع إلى حالة تتم فيها تسوية المنازعة. ويمكن للأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة أن تؤدي دورا إيجابيا في ذلك الصدد. وأود أن أسترعي الانتباه، على سبيل المثال، إلى الدور الأساسي الذي اضطلع به الأمين العام كوفي عنان في تمكين تنفيذ حكم المحكمة الصادر في عام ٢٠١٢ في القضية المتعلقة بالحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا.

وفي حين تتباين ظروف كل قضية ومتطلباتها، فإن ذلك المثال يبين أن أجهزة الأمم المتحدة الأخرى لديها فرص، في نطاق اختصاص كل منها، للإسهام في تنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية وتعزيز السلام والأمن والعدالة. وأدعو المشاركين في هذا الحدث إلى النظر في السبل التي يمكن بها لإسهامات المحكمة وتلك التي تقدمها الأجهزة الرئيسية الأخرى أن تعزز بعضها بعضا.

وترحب المحكمة بفرص العمل مع غيرها من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وآمل أن أكون قد تناولت، في إحاطتي، بإيجاز بعض المجالات التي يمكن أن يكمل فيها دور المحكمة دور الأجهزة الأخرى بغية منع نشوب النزاعات، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر القاضية دوناهيو على إحاطتها.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المكسيك.

لكي يتسنى للأمم المتحدة بذل المساعي الدبلوماسية الوقائية الحقيقية، ينبغي تعزيز التنسيق بين أجهزتها الرئيسية. ولهذا السبب عقدت المكسيك هذه المناقشة. ونعرب عن امتناننا وتقديرنا لحضور الأمين العام ورؤساء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

ومحكمة العدل الدولية، فضلا عن البلدان الـ ٣٤ المدرجة في قائمة المتكلمين في هذه المناقشة المفتوحة. فمشاركتهم تدل على التزامهم وتؤكد من جديد إرادة العمل على بذل مساعي دبلوماسية متعددة الأطراف أكثر تنسيقا وفعالية.

ومع الأسف، لا تعكس المجموعة الواسعة من الأدوات المتاحة للأمم المتحدة لتعزيز منع نشوب النزاعات النتائج التي شهدناها في السنوات الأخيرة.

وما علينا إلا أن نلقي نظرة على مجموعة المسائل التي سينظر فيها مجلس الأمن هذا الشهر وحده – أفغانستان وإثيوبيا وميانمار وسورية، على سبيل المثال لا الحصر – لندرك أن الأمم المتحدة، كهيئة واحدة، لم تتمكن من منع نشوب هذه النزاعات وتصاعدها وتهديد السلم والأمن الدوليين، مما عرض حياة آلاف الناس للخطر. ولذلك فقد حان الوقت للتفكير فيما يمكننا القيام به لمنع عرض المزيد من الحالات على المجلس ولكفالة ألا يقتصر عمله على إدارة النزاعات.

ولا يمكننا أن نتجاهل ما يمثله ذلك من وصمة للعديد من البلدان أن تجد حالاتها الوطنية ينظر فيها في مجلس الأمن. وهذا أحد أفضل المحفزات للأفرع الرئيسية الأخرى في عملها في إطار ولاياتها، لاتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لمنع ظهور النزاعات. فالعنف دائما نتاج لعمليات إحباط وألم يغذيها الحرمان والحاجة ويفاقمها التعصب والطموح المفرط والكراهية. ويمكن التصدي لكل هذه السلسلة من الحلقات المفرغة من خنادق الأمم المتحدة المختلفة شريطة الرد بسرعة وبطريقة منسقة.

وكذلك تمثل النزاعات انتصار القوة على العقل والقانون. ولذلك ينبغي لنا ألا نقلل من شأن الأدوات التي يوفرها ميثاق الأمم المتحدة لتسوية المنازعات بالطرق السلمية. وينطبق الشيء نفسه على مساءلة المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية. ولهذا السبب نصر على أنه لا يمكن استخدام حق النقض وينبغي ألا يستخدم لمنع المجلس من اتخاذ إجراءات في حالات الفظائع الجماعية. فكل مرة يحدث فيها ذلك تخفق الأمم المتحدة مرتين: بالإخفاق في منع نشوب النزاع والإخفاق في الاستجابة.

وأكرر: السلام المستدام مسؤولية تقع على عاتق جميع أفرع الأمم المتحدة الرئيسية التي تعمل كل في إطار ولايته واختصاصه. وتتطلب تحديات اليوم وجود أمم متحدة تظهر جبهة مشتركة وتدعو إلى المساءلة بصوت واحد. ولذلك فإن ممارسة اليوم تفتح مجالا للحوار من أجل كفالة استجابة المنظمة بشكل موحد وتحسين فعاليتها.

ويضع هذا النهج الوقائي الفرد في مركز المنظمة ويجب أن يشمل ذلك جميع الوكالات والصناديق والبرامج والهيئات المتخصصة، فضلا عن الأفرقة المنتشرة في الميدان. إن الدبلوماسية الوقائية والوساطة والتسوية السلمية للنزاعات وتعزيز سيادة القانون أمور أساسية لبناء السلام وتكمل إجراءات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التي يصدر تكليف بها من المجلس نفسه.

وقد أظهرت جائحة مرض فيروس كورونا الحالية أننا بحاجة إلى علاقات تفاعل مع رؤية طويلة الأجل للأمم المتحدة للاستجابة للتحديات الحالية والمستقبلية. وعلى الرغم من التهديد الخطير الذي شكلته الجائحة على الأمن الدولي منذ البداية، ينبغي لنا ألا ننسى أن الجمعية العامة هي التي ردت أولا بشكل موضوعي وتبعها مجلس الأمن بعد ذلك بأشهر.

إن تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" واتخاذ الجمعية العامة أمس القرار الذي انبثق عنه (قرار الجمعية العامة ٧٦/٦) يوفران إطارا للعمل على تكييف وتعزيز وتسريع التعاون المتعدد الأطراف. وهذا حتما يتطلب انخراط المنظمات الإقليمية ومشاركة المجتمع المدني الكاملة.

وأختتم بتقديم بعض المقترحات الملموسة التي يمكن استكشافها لإضفاء استمرارية على العملية الجماعية التي بدأناها اليوم.

أولا، نعتقد أنه يمكن تعزيز الاتصال والتعاون بين مبعوثي الأمين العام والممثلين الخاصين للحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس مع أفرع الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى. ويمكن لهذا التفاعل أن يوفر نهجا أكثر شمولا وكلية يزيد من فعالية عملها.

ثانيا، نكرر اقتراحنا بالسماح للأمين العام بطلب فتاوى من محكمة العدل الدولية حيثما أمكن لتلك الفتاوى أن تفيد عمله في مجال منع نشوب النزاعات.

ثالثا، نعتقد أنه ينبغي للتنسيق بين الأفرع الرئيسية أن يمتد ليشمل هيئاتها الفرعية، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان، الذي يشكل عمله عنصرا أساسا للدبلوماسية الوقائية وكذلك لتحقيق السلام والتنمية المستدامين.

رابعا وأخيرا، نقترح تنظيم هذا النوع من الجلسات على أساس منتظم بغية الحيلولة دون أن يتم الحوار بين الهيئات الرئيسية في انعزال أو على أساس كل حالة على حدة، بغية فتح مرحلة جديدة من التنسيق والتعاون. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكننا أن نستكشف إنشاء فريق عامل أو آلية أخرى لوضع جدول أعمال حقيقي للتواصل بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

السيد الأدب (تونس)**:** في البداية أشكر الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيسة محكمة العدل الدولية على إحاطاتهم القيمة.

كما لا يفوتني أن أشكر المكسيك على اختيار هذا الموضوع الهام لجلسة اليوم التي تمثل مناسبة هامة لمجلس الأمن ولبقية الأجهزة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة لتقييم مساهماتها وتعاونها فيما بينها في صون الأمن والسلم الدوليين، خاصة من خلال الدبلوماسية الوقائية وسبل تعزيز التكامل وإحكام التنسيق بينها من أجل إسهام أكثر فاعلية في منع نشوب الأزمات وإدارة النزاعات وحلها.

تجد الدبلوماسية الوقائية جذورها في مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة مبدأ حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث نص الميثاق في مادته الأولى على أن على المنظمة أن تتخذ

”التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها“.

ولئن عهد الميثاق إلى مجلس الأمن المسؤولية الأساسية في حفظ السلم والأمن نيابة المنظمة ككل، فإنه أعطى الجمعية العامة عدة صلاحيات في هذا المجال أيضا، كأن تناقش أي مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين وأن تلفت نظر مجلس الأمن إلى الأحوال التي يحتمل أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

كما أعطى ضمن فصله الثامن صلاحيات للمنظمات الإقليمية من أجل البحث عن حلول سلمية للمنازعات المحلية قبل عرضها على مجلس الأمن. وطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يمد مجلس الأمن بما يلزم من معلومات وأن يساعده متى طلب منه ذلك.

ومنح الأمين العام مسؤولية هامة بتنبيه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدوليين. وما يزيد من القناعة بأهمية دور أجهزة الأمم المتحدة على اختلاف اختصاصاتها في حفظ السلم والأمن الدوليين، من خلال التدابير المشتركة الفعالة، هو تعدد الأسباب التي تساهم في اندلاع الأزمات وتغذي العنف وتطيل أمد النزاعات. وهذه العوامل تمتد من الفقر والبطالة والتهميش والإقصاء وتراجع مؤشرات التنمية البشرية وتدني فعالية مؤسسات الدولة وضعف الحوكمة والفساد إلى الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة العابرة للحدود وانتهاكات حقوق الإنسان، فضلا عن تأثيرات التغيرات المناخية وانتشار الأوبئة.

إن التحديات الناشئة عن مثل هذه الأوضاع عديدة ومتنوعة وتستوجب في كل الأحوال رؤية أشمل لمفهوم السلم والأمن الدوليين، تأخذ بعين الاعتبار التداخل والتفاعل بين مختلف هذه العوامل. كما تتطلب أيضا استجابات متعددة الاختصاصات بمساهمة مختلف أجهزة الأمم المتحدة والمتدخلين الدوليين في إطار جهد منسق ومتكامل. إن تنسيق مساهمات مختلف الأجهزة الرئيسية للمنظمة في مجال منع الأسباب التي تهدد السلم أصبح اليوم ضرورة ملحة لضمان الفعالية المرجوة وتفادي تشتت جهود الدبلوماسية الوقائية بمفهومها الشامل الذي لا يقتصر على منع نشوب النزاعات فحسب، بل يشمل أيضا العمل على منع تفاقمها وتحولها إلى صراعات والحؤول دون انتشارها.

وبقدر ما نثمن تنظيم هذا الحوار الهام، فإننا نؤكد على أهمية أن تصبح هذه الاجتماعات منتظمة ودورية وعلى ضرورة الخروج بتوصيات عملية يقع متابعتها لاحقا.

تبقى الوقاية من أهم وسائل حفظ السلم ومنع النزاعات، وهي ليست فقط الخيار الأسلم سياسيا وأخلاقيا، بل الأقل كلفة للأمم المتحدة والمجموعة الدولية. واليوم، وفي ظل التعقيدات التي يشهدها الوضع الدولي، نعتقد أن الوقاية الفاعلة يجب أن تشمل أيضا المنظمات الإقليمية، التي ما انفكت تؤكد قدرتها على أداء دور محوري في إدارة الأزمات التي تطرأ في منطقتها بفضل معرفتها الجيدة بواقع محيطها الإقليمي وخصوصياته. لذلك، نؤكد مرة أخرى أن تطوير التعاون وتعزيز الشراكة والتكامل مع هذه المنظمات الإقليمية نحو فسح أولوية التدخل لها كل ما أمكن ذلك ودعمها في جهودها ومبادراتها في فض النزاعات وحفظ السلم يشكل رافدا أساسيا للدبلوماسية الوقائية الناجعة.

ونحن على اقتناع بأن الحروب والنزاعات ليست حتمية، بل غالبا ما يمكن التأثير على مجرى الأحداث بما يحول دون نشوبها أو تفاقمها. ففي مرات كثيرة، نجد أنفسنا نهرع لإدارة حالات طارئة كان يمكن في المقام الأول منعها من الخروج عن السيطرة. ولذلك، نحن بحاجة إلى رفع قدرتنا على التصرف مبكرا وبشكل وقائي واستباقي حيال التهديدات الناشئة. وبالرغم من التقدم المحرز في هذا المجال، فإن الدبلوماسية الوقائية لا تزال تواجه مصاعب وتحديات عديدة، ولعل أهمها غياب الإدارة السياسية في بعض الحالات لدى الأطراف المعنية في تقديم التنازلات وصعوبة فرض الحلول. إن ما نراه كل يوم يمر من خسائر هامة في الأرواح ومن معاناة يتكبدها المدنيون، ومن بينهم ملايين النساء والأطفال، من ويلات الحروب والنزاعات، إنما هو في الواقع الثمن الذي ندفعه بسبب عدم القدرة على الوقاية والتوقي.

في الختام، يجب أن تبقى قناعتنا راسخة بأن تفعيل الدبلوماسية الوقائية ليس خيارا، بل ضرورة ملحة. ونحن نتمنى أن يشكل اجتماعنا اليوم منعرجا حاسما نحو زيادة إحكام تنسيق جهود مختلف أجهزة الأمم المتحدة في هذا المجال، تكريسا لمقاصد ومبادئ ميثاق منظمتنا.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، كما أشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة والسفير كيلابيلي من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والقاضية دوناهيو على إحاطاتهم.

في عام ٢٠١٦، اتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة قرارين رائدين بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام، (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠). وقد أقر هذان القراران صراحة، لأول مرة، بأن منع نشوب النزاعات مسؤولية منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وبناء على اعترافنا الجماعي بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مترابطة ويعزز بعضها بعضا، توخى القراران نهجا أكثر تكاملا واتساقا للأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات.

وكما سمعنا اليوم، وكما ذكرتنا أيضا عملية استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في عام ٢٠٢٠، فإن تحقيق ذلك لا يزال عملاً قيد التنفيذ. ونرحب ترحيبا حارا بإعطاء الأمين العام الأولوية للسلام في "خطتنا المشتركة". وأود أن أدلي بثلاث نقاط بشأن هذه المسألة.

أولا، إن اتباع نهج على نطاق المنظومة في الحفاظ على السلام أمر بالغ الأهمية. فبحلول الوقت الذي تصل فيه قضية ما إلى مجلس الأمن، قد يكون قد فات الأوان بالنسبة للكثيرين على الجبهة، أي المتضررون من النزاع. وينبغي أن يكون السلام من الاعتبارات الأساسية في هيكل الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. ومن الواضح أن لجنة بناء السلام أساسية، ولكن يمكننا أن نفعل المزيد لتحقيق الإمكانات الكاملة للجنة، وكما سمعنا اليوم، لتعزيز دور هيئات وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى.

ويكتسي هيكل حقوق الإنسان أهمية خاصة في هذا الصدد. وأولئك الذين يختبئون وراء الحجج المتعلقة بالولايات والاختصاصات من أجل التأكيد على أن حقوق الإنسان ليس لها أي تأثير على السلم والأمن سيحسنون صنعاً إذا ما عاودوا النظر في ميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، وكما نرى، فإن انتهاكات حقوق الإنسان كثيرا ما تكون مؤشرا مبكرا لنشوب النزاع، ودبلوماسية حقوق الإنسان جزء أساسي من الدبلوماسية الوقائية.

ثانيا، يجب أن يكون السلام أكثر ترسخا في عمل هيئات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية. وقد تكون التنمية أفضل شكل لمنع نشوب النزاعات، ولكن التنمية، كما قلنا من قبل، التي تتم بشكل سيء ليست المفتاح الرئيسي لحل جميع المشاكل. وحتى تكون التنمية مستدامة، فإنها يتعين أن تعالج في آن واحد القضايا التي نعرف أنها تشكل دوافع للنزاعات، بما في ذلك الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

ثالثا، كما جاء في مذكرتكم المفاهيمية (S/2021/888 المرفق)، سيدي الرئيس، لا غنى عن نظام دولي يقوم على سيادة القانون من أجل عالم أكثر سلاما وازدهارا وعدلا. ويشمل ذلك مساءلة مجلس الأمن للحكومات عندما تتجاهل المعاهدات الدولية، لا سيما عندما ينطوي ذلك على انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وهذا يعني أيضا، بالنسبة للمملكة المتحدة، تعزيز المجتمعات المنفتحة والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون على الصعيد الوطني. ويمكن أن تكون مكافحة الفساد وكفالة إمكانية لجوء الناس إلى القضاء وتمتعهم بالأمن خطوات هامة في منع نشوب النزاعات.

في الختام، فإن التغلب على النزعات الانعزالية في منظومة الأمم المتحدة أمر حاسم لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى منع نشوب النزاعات. والمملكة المتحدة ملتزمة بتحقيق الوعد المتضمن في القرارين التوأم لعام ٢٠١٦. ونحن ممتنون لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية، سيدي، أن أعرب عن تقديرنا لوفد بلدكم لتنظيمه للمناقشة المفتوحة اليوم بشأن أدوار ووظائف أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية في سياق الدبلوماسية الوقائية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس محكمة العدل الدولية على إحاطاتهم.

تضطلع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة بأدوار ووظائف محددة وينبغي أن تتصرف وفقا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، على النحو المحدد في الميثاق. وقد بذلت مؤخرا محاولات للقيام بأعمال في المجلس من الأفضل الاضطلاع بها في الوكالات والأجهزة المتخصصة المنشأة لهذا الغرض. إننا لا نؤيد هذا الاتجاه، سواء من حيث اللياقة أو من حيث الواقعية. ومن المنظور الوظيفي أيضا، فإن تحميل المجلس أعباء مسائل متزايدة يصرف انتباهنا عن المسائل ذات الصلة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، وبالتالي من الأفضل تجنب ذلك الأمر.

إن هدف الأمم المتحدة، كما يتجلى في الفصل الأول من الميثاق، يمكن تحقيقه على نحو أفضل، عندما يعمل كل جهاز من أجهزتها الرئيسية في وئام، مع التركيز على ولايته. وينبغي أن يظل الميثاق نبراسنا المنير، وعلينا أن نبذل جهودا متضافرة من أجل إصلاح وتعزيز أجهزة الأمم المتحدة للتصدي للتحديات العالمية، ولا سيما المسائل المرتبطة بالسلام والأمن. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أعرض الملاحظات الخمس التالية.

على الرغم من أن الأمم المتحدة تأسست على أساس المساواة في السيادة بين الأمم، فإن هذا المبدأ لم يُدحض أكثر مما دُحض في جهازها الرئيسي، مجلس الأمن. وما زال التفاوت الهيكلي قائما منذ أكثر من سبعة عقود ونصف. وبينما يتغير العالم، فإن الهيكل المؤسسي المسؤول أساسا عن السلم والأمن الدوليين لا يزال مجمدا. إن التكوين المتأصل في عام ١٩٤٥ ينتقص من قدرات المنظمة على تسخير قدرات دولها الأعضاء بشكل كامل اليوم. وينبغي أن نظهر التزامنا الجماعي بإصلاح تعددية الأطراف. وكما قال رئيس وزرائنا في خطابه خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في العام الماضي، ”إن الإصلاح في الاستجابات وفي العمليات وفي طابع الأمم المتحدة ذاته هو ما نحتاج إليه الآن“ (A/75/PV.12، المرفق الأول).

والتسوية السلمية للمنازعات أمر أساسي لصون السلم والأمن الدوليين وتعزيز سيادة القانون. وينبغي إيلاء الاهتمام الكافي لأحكام الفصل السادس، بدلا من اللجوء تلقائيا إلى الفصل السابع.

فالمسائل المتصلة بالمجال الاقتصادي والاجتماعي تندرج في نطاق سيادة الدول الأعضاء التي تتحمل المسؤولية عن حماية سكانها ورفاهم. وتعتقد الهند أن النهوض بسيادة القانون على الصعيد الوطني

أداة أساسية لحماية الديمقراطية والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وضمان العدل بين الجنسين والقضاء على الفقر والجوع وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونعتقد أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي هما المحفلان المناسبان اللذين يمكن للدول الأعضاء أن تناقش فيهما هذه المسائل وتعمل بشكل تعاوني بشأنها.

وازدياد الأعمال الإرهابية والجماعات الإرهابية، لا سيما في آسيا وأفريقيا، لا يزال يشكل تحديا خطيرا لصون السلم والأمن الدوليين. وجميع أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، ينبغي أن تتبع نهج عدم التسامح مطلقا مع الإرهاب وتتخذ الإجراءات لمكافحة الجهات الفاعلة من غير الدول ورعاتها. وأي خطاب يبرر أعمال الإرهاب بأي شكل من الأشكال سيشجع الإرهابيين ومن يرعاهم.

لقد أصبحت الطبيعة المعقدة والمتشابكة لمختلف جوانب بناء السلام والحفاظ عليه مفهومة الآن بشكل أفضل من ذي قبل. ويتزايد اتساع نطاق هذا المنظور من حيث جميع جوانب المسألة، من منع نشوب النزاعات إلى حلها، ومن المصالحة إلى الإنتعاش، ومن التعمير إلى منع تجدد النزاعات. وهناك اعتراف متزايد بأهمية تحقيق تنمية مستدامة شاملة، ونمو اقتصادي شامل، وإجراء عمليات سياسية بغية منع نشوب النزاعات، فضلا عن الاضطلاع بجهود فعالة لبناء السلام. وما ينقصنا هو الالتزام السياسي باتخاذ إجراءات متناسبة وتقديم الدعم الجوهري لجهود لجنة بناء السلام. وينبغي أن نعالج هذا القصور بصورة جدية وبالروح المناسبة.

وفي الختام، وكما قال قادتنا في الإعلان المتعلق بإحياء الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، ”ما من منظمة عالمية أخرى لها من الشرعية ومن القدرة على الحشد في سبيل العمل الجماعي والتأثير على صعيد وضع القواعد ما يضاهي ما تتمتع به الأمم المتحدة“ (القرار ٧٥/١، الفقرة ١). ومن واجبنا الأخلاقي أن نعزز أجهزتها الرئيسية من أجل الأداء الفعال للأمم المتحدة، بما يتوافق مع الواقع والتحديات العالمية المعاصرة. إن مراعاة الملاحظات الخمس المذكورة أعلاه في عمل أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة سيساعدنا على تحقيق الأهداف التي أنشأ أجدادنا الأمم المتحدة من أجلها.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*)**:** أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش، ورئيس الجمعية العامة شهيد، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي كيلابيلي، ورئيسة محكمة العدل الدولية دوناهيو على إحاطاتهم.

قبل ستة وسبعين عاما، تعهد أجدادنا التزاما رسميا في ميثاق الأمم المتحدة باتخاذ ما يلزم من تدابير جماعية فعالة لمنع الأخطار التي تهدد السلام والقضاء عليها. وعلى مر السنين، واصلت الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بنشاط أعمال الدبلوماسية الوقائية، استرشادا بهذا المبدأ. وهناك قصص نجاح ودروس هامة ينبغي الاستفادة منها.

إن العالم اليوم يمر بتغيرات معقدة وعميقة. وعلينا أن نعزز فهمنا للدبلوماسية الوقائية وأن نبذل مزيدا من الجهود في ذلك السياق.

أولا، الهدف الرئيسي للدبلوماسية الوقائية هو الوقاية. ففي المراحل المبكرة من الأزمة، يمكن أن يكون لاتخاذ إجراء مناسب وفي الوقت المناسب أثر مضاعف، مما يسمح لنا بإنجاز المزيد بموارد أقل. ومفتاح ذلك هو صياغة استراتيجية دبلوماسية وقائية منهجية وعلمية وفعالة، والاستفادة الكاملة من وسائل مثل المساعي الحميدة والوساطة، وتعزيز آلية الإنذار المبكر، ودعم الأمين العام في الاضطلاع بدوره الفريد. وتتيح آلية الإنذار المبكر الكشف المبكر عن المشاكل الرئيسية حتى يتسنى اتخاذ إجراءات فورية لمعالجتها، ولكن من الضروري أيضا ضمان ألا تؤدي إلى ردود فعل مبالغ فيها وتدخلات غير ملائمة.

ثانيا، يجب معالجة الأسباب الجذرية. فالاستجابة لحالات الطوارئ لا تؤدي سوى إلى تجنب الأزمات أو تأجيلها. ولن نتمكن من تحقيق السلام والاستقرار الدائمين إلا بالقضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات. وينبغي أن نساعد البلدان المتنازعة على تحسين نظام الحوكمة لديها، وتعزيز قدرتها على الحوكمة، والمثابرة على اتباع نهج يركز على الناس، والتركيز على التنمية، واستكشاف مسارات إنمائية تتماشى مع ظروفها الوطنية. وينبغي أن نتخذ تدابير وإجراءات ملموسة لدعم البلدان المعنية في مكافحة الفقر والجوع وزيادة الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية وغيرها من الخدمات العامة.

وهذه وسائل هامة لتعزيز الهوية الوطنية والتضامن الاجتماعي. وينبغي أن تتبع الاقتصادات الرئيسية سياسات اقتصادية وتجارية مسؤولة حتى لا تتسبب في تقلبات في القطاعات الاقتصادية والأسواق المالية العالمية. وهذا أمر هام بالنسبة للبلدان النامية من حيث الحفاظ على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

ثالثا، يجب احترام ملكية الأطراف المعنية. وفي الدبلوماسية الوقائية، لا بد من التقيد بمبادئ الميثاق وممارساته والالتزام بالمعايير الأساسية للعلاقات الدولية، مثل المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. إن نجاح برنامج الدبلوماسية الوقائية يرتكز بالضرورة على معالجة كل حالة على حدة وتولي الأطراف المعنية لزمامه. ولا يوجد نموذج واحد أو نهج واحد ينطبق على الجميع. ولا يمكن للدبلوماسية الوقائية أن تصبح ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية. وبل يجب ألا تصير كذلك. وقد أثبت التاريخ مرارا وتكرارا أن أعمال التدخل التعسفي في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، أو فرض نماذج الحكومة على البلدان النامية، أو تأليب فصيل ضد فصيل آخر، كثيرا ما تؤدي إلى نزاعات داخلية في تلك البلدان.

رابعا، ينبغي أن نعزز التنسيق لإيجاد أوجه التآزر. ونؤكد من جديد التزامنا بتعددية الأطراف وبالدور المحوري للأمم المتحدة، فضلا عن تعزيز التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة. إن الجمعية العامة هي الجهاز الأكثر تمثيلا في الأمم المتحدة وتوفر منبرا هاما لمشاركة الدول الأعضاء في الحوار والتعاون لتحقيق توافق الآراء. كما أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مزايا نسبية في تعزيز التنمية الاقتصادية ودفع عجلة السلام والاستقرار. إن محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة والمكرس لتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي وتسوية المنازعات بالطرق السلمية. وللأمانة العامة دور هام تؤديه في تعزيز التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة. وينبغي لتلك الأجهزة أن تؤدي عملها وفقا لولاياتها مع الحفاظ على الاتصال والتعاون فيما بينها.

وتدعم الصين لجنة بناء السلام بما يتماشى مع ولايتها المتمثلة في تعزيز التفاعل مع مجلس الأمن، والاضطلاع بدور أكبر في منع نشوب النزاعات. وينبغي لمجلس الأمن أن يعزز تعاونه مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى، علاوة على تمكينها من الاستفادة من مزاياها الفريدة في منع نشوب النزاعات وحلها في المناطق التي تعمل فيها.

ترحب الصين بالتقرير الأخير الذي قدمه الأمين العام المعنون ”خطتنا المشتركة“. ويقترح التقرير إيلاء مزيد من الاهتمام إلى جانب الاستثمار في الدبلوماسية الوقائية ووضع خطة جديدة للسلام وإدارة المخاطر الأمنية باتخاذ تدابير فعالة. ويشير التقرير على وجه الخصوص إلى ضرورة تقديم المساعدة الإنمائية الهادفة بوصفها وسيلة للمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وتتطلع الصين إلى التفاعل مع عموم العضوية في الأمم المتحدة لإجراء مناقشات متعمقة وتكثيف التعاون والوضوح فيما يتعلق بأفكار المتابعة، مع السعي إلى زيادة تحقيق الرؤية المقترحة في التقرير من أجل بناء عالم أفضل ينعم بالسلام والأمن.

السيد دي لوارانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات على حضورهم معنا اليوم. إن حضورهم ومداخلاتهم بمثابة تذكير هام لنا بكيفية العمل معا من أجل خدمة شعوب العالم على نحو جماعي.

وكما أشار الرئيس بايدن في إعلانه في يوم الأمم المتحدة الشهر الماضي، لا تزال الأمم المتحدة حجر الزاوية في النظام الدولي وتسهم في خطوات لا مثيل لها نحو السلام والازدهار المشتركين في جميع أنحاء العالم. وهذا ما ينبغي للدول الأعضاء أن تسعى إلى تحقيقه بشكل جماعي.

عندما أنشئت الأمم المتحدة اتحد العالم وشرع في تنفيذ مهمة مشتركة: إنشاء نظام دولي قائم على القواعد استنادا إلى المبادئ الديمقراطية لتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتسوية السلمية للمنازعات، فضلا عن الامتثال للقانون الدولي. إن الأمم المتحدة ليست هيئة مثالية، بيد أن التقدم الذي أحرزناه خلال العقود الثمانية الماضية يظل إنجازا رائعا بوجه عام.

واتخذنا خطوة موحدة أخرى إلى الأمام قبل ثلاث سنوات عندما أيدت الجمعية العامة بتوافق الآراء خطة الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة وفيما يتعلق بالسلام والأمن والتنمية والإصلاح الإداري. وفي إطار تلك الإصلاحات اقترح الأمين العام طرائق جديدة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات. وتتمتع الأمم المتحدة بميزة فريدة عندما تنخرط في الدبلوماسية الوقائية نظرا لوجودها على نطاق واسع في البيئات المتأثرة بالنزاعات في جميع أنحاء العالم. وتعمل آليات الأمم المتحدة الميدانية: نظام المنسق المقيم ومستشارو السلام والتنمية والبعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام في الخطوط الأمامية للدبلوماسية الوقائية. ويجب علينا تمكينها وتعزيز جهودها.

ويتطلب اتباع نهج حديث في عملنا اتباع نهج عصري لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. وتنفذ الولايات المتحدة الآن استراتيجيتها القومية لمنع نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار، التي تفصل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ومنع نشوبها في المستقبل. إن لكثير من هذه الدروس صلة بالأمم المتحدة، بما في ذلك أولوية الحلول السياسية للنزاعات وأهمية إيجاد الحلول المحلية والشرعية والمساءلة والحاجة إلى الرصد والتقييم وأهمية إدماج جميع أنشطة المساعدة الدبلوماسية والأمنية في إطار خطة موحدة. وتوصلنا بشكل أساسي إلى أن النزاعات كثيرا ما تؤججها انتهاكات حقوق الإنسان. وهي أحد الأسباب التي تحتم على الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها الدولية.

لقد تحدث الكثيرون اليوم عن زيادة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق سنواصل الضغط من أجل أن تقدم لجنة بناء السلام إحاطة إلى مجلس حقوق الإنسان، لأنها ستكون فرصة لتقديم المشورة إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن العمل الهام الذي تؤديه اللجنة. وهذا بالضبط ما دعا إليه الأمين العام بمناشدته بأن تكون تعددية الأطراف أكثر اتصالا وشمولا وفعالية.

ويمكن للأمم المتحدة أن تعزز السلام والأمن والازدهار للشعوب في جميع أنحاء العالم عندما تقوم بأفضل ما لديها. ويمكنها أن تقود العالم وتمضي به قدما في وجه الاضطرابات التي يشهدها القرن الحادي والعشرون. لقد شهدنا ذلك أثناء جائحة مرض فيروس كورونا حيث بينت الأمم المتحدة مرة أخرى الدور الأساسي الذي تؤديه في أوقات الأزمات العالمية. وعلينا جميعا التأكد من أن ترقى الأمم المتحدة إلى مهمة جعل هذا القرن أكثر سلاما وازدهارا في تاريخ البشرية.

ولا يزال أمامنا عمل هائل ويجب أن نواصل الالتزام بالرؤية التي وضعها الأمين العام وأيدتها جميع الدول الأعضاء لتمكين الأمم المتحدة من منع العنف والجمع بين الأطراف لدعم الحلول السياسية للنزاعات. وأعلم أننا نستطيع تحقيق هذه اللحظة ما دمنا مخلصين للرؤية والقيم الأصيلة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة: الحرية والمساواة والفرص والإنسانية وصون كرامة الجميع.

السيد عثمان (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود بدايةً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي يثير موضوعها اهتماما كبيرا. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأهنئ وأشكر جميع مقدمي الإحاطات على عروضهم الممتازة.

يتمثل الغرض من إنشاء الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ونظرا لأن الوقاية خير من العلاج يجب إعطاء الأولوية لجهود الدبلوماسية الوقائية في هيكل المنظومة المعني بالسعي إلى السلام وتعزيزه. ونظرا للتحديات الهائلة التي تواجه البشرية اليوم – وبعضها جديد – فإن منع نشوب النزاعات ليس خيارا بل ضرورة حتمية.

إن السلام والأمن اللذين أبدت النيجر دائما التزاما قويا بهما عنصران أساسيان في سياستنا الخارجية. عليه، فإن النيجر ملتزمة باحترام ميثاق الأمم المتحدة وتعددية الأطراف. وفيما يتعلق بأحكام الميثاق، فإن هدف الأمم المتحدة يتمثل في صون السلم والأمن الدوليين وأن هذه المسؤولية تقع على عاتق مجلس الأمن. بالتالي، يجب أن يستمر الاتساق والتنسيق والتفاعل بين جميع الأجهزة الرئيسية للمنظمة فضلا عن تعزيزها لتحقيق الهدف المشترك المنشود.

إن من المهام الرئيسية لبعض تلك الأجهزة: التسوية السلمية للمنازعات على النحو المنصوص عليه في الميثاق، الأمر الذي

سيمنع، إذا ما نفذ بطريقة فعالة، نشوب حروب كثيرة تترتب عنها عواقب لا تحصى. ويمكن للدبلوماسية الوقائية أن تشمل تدخل مجلس الأمن والأمين العام والأطراف الفاعلة الأخرى لتثبيط استخدام العنف في الحالات الحرجة. بيد أن التدخل لا يمكنه أن يكون عوضا عن الحوار السياسي والوساطة – إذ أنه يصعب تحقيق هدف منع نشوب النزاعات والسلام الدائم بدون حوار حقيقي.

ووفقا لمبدأ الولاية الاحتياطية الوارد في الفصل الثامن من الميثاق، يجب على الأمم المتحدة أيضا أن تعمل بالشراكة مع المنظمات الإقليمية لإنهاء النزاعات الجارية ومنع حدوث أزمات جديدة أو تفاقم القائمة منها. وفي هذا الصدد، ترحب النيجر بالتزام الأمين العام بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن. ونرحب أيضا بالشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من خلال الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن لعام ٢٠١٧ ومذكرة التفاهم بين المنظمتين المتعلقة بالشراكة بشأن بناء السلام.

ولا يزال إنشاء مكاتب إقليمية للأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، نهجا مفيدا أيضا. فهو لا يقرب المنظمة من الناس فحسب، بل يمكنها أيضا من الإسهام بشكل أفضل في منع نشوب النزاعات وبناء السلام بالتركيز على تحديات محددة تؤثر على الأمن في المنطقة، بما في ذلك الجريمة المنظمة والإرهاب وآثار تغير المناخ وقضايا الهجرة والفقر، في جملة أمور.

ويدعو وفدي إلى تعزيز قدرة الأمانة العامة على دعم مهام الدبلوماسية الوقائية للهيئات التشريعية ذات الصلة من خلال تخصيص ميزانية كبيرة لهذا الغرض. يمكن للدبلوماسية الوقائية الفعالة تجنب ضرورة المشاركة في أنشطة متعددة لحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، وتدابير إنسانية وتدابير لإعادة الإعمار، وهي أمور أكثر تكلفة بكثير. ولا تزال لجنة بناء السلام أفضل مثال للتعاون بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وهي، بصفتها هذه، تستحق التعزيز وتوسيع مجالاتها الاستشارية.

وختاما، يعتقد وفدي أن توقع الأزمات يجب أن يكون محور عمل الأمم المتحدة. ومن هنا تأتي أهمية أن يوجه الأمين العام انتباه مجلس الأمن بأسرع ما يمكن إلى الحالات العاجلة والحساسة التي يحتمل أن تتحول إلى نزاعات، وفقا للمادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

ويجب على مجلس الأمن أن يعزز تعاونه مع جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة من أجل منع نشوب النزاعات وإنقاذ الأرواح بنجاح.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة المكسيكية على عقد مناقشة اليوم الهامة. وأود أيضا أن أرحب بمشاركة الأمين العام ورؤساء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية. وأشكرهم على ملاحظاتهم الشاملة.

بينما يستمر السلام والتعاون والتنمية بوصفها الاتجاه السائد، فإننا بعيدون كل البعد عن التغلب على التحديات المستمرة التي تواجه صون السلم والأمن الدوليين، مثل النزاعات الحدودية والإقليمية، والنزاعات المسلحة، والخلافات، والتوتر، وسباقات التسلح، والمنافسة الجيوستراتيجية. وفي الوقت نفسه، فإن التحديات غير التقليدية، مثل جائحة مرض فيروس كورونا، والآثار السلبية لتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، والفقر، وأوجه عدم المساواة، ضمن أمور أخرى، يتزايد تأثيرها. ولا يزال هناك نحو ٢٠ مليون لاجئ و ٤٨ مليون مشرد بسبب النزاعات و ٢٣٥ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويمكن تفادي هذه التحديات أو التخفيف من حدتها. وفي هذا السياق، فإن درهم وقاية خير من قنطار علاج.

لقد أوضح ميثاق الأمم المتحدة، بوصفه حجر الزاوية في تأسيس المنظمة، مقاصد الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين، وهي:

> ”تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل

والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها".

ولذلك، يجب على جميع الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة أن تكثف جهودها لتعزيز منع نشوب النزاعات بفعالية من خلال التدابير المناسبة، ولا سيما دعم القانون الدولي، والاحترام الكامل لمقاصد ومبادئ الميثاق، بما في ذلك مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وتعزيز ثقافة السلام، وبناء الثقة، والحفاظ على العلاقات الودية بين الدول.

ومجلس الأمن مكلف بصون السلم والأمن الدوليين واستعادتهما، فضلا عن تنفيذ تدابير لمنع تفاقم الحالة. ولكن منع نشوب النزاعات في وقت مبكر يتطلب أيضا حلولا شاملة وتستوعب الجميع لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات التي قد تتطلب مشاركة أجهزة وأطراف فاعلة أخرى، وفقا لولايات كل منها. ويمكن للأجهزة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة أن تسهم في تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز الحوار والتنسيق المشترك بصورة متسقة في إطار ولاياتها. وينبغي تخطيط وتنفيذ هذه الأنشطة على المديين القصير والطويل، مع وضع مصالح الشعوب دائما في الصدارة.

وفي الوقت نفسه، ونظرا لحجم ذلك المسعى – الذي يتعلق بالمهام والأدوار الأساسية للأجهزة الرئيسية – يجب أن تبذل الجهود الوقائية من خلال التشاور الكامل مع الدول الأعضاء وفيما بينها ووفقا للميثاق، بما في ذلك مبادئ احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية.

ويضطلع الأمين العام بدور هام، ولديه أدوات عديدة أثبتت جدواها منذ زمن، ولا سيما الوساطة والمساعي الحميدة، التي تحظى بتأييد واسع النطاق. ويمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أيضا أن تؤدي دورا هاما في منع نشوب النزاعات وتسوية المنازعات، لأنها تعرف الخصائص الإقليمية على أفضل وجه. وينبغي مواصلة تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية وفيما بين تلك المنظمات من خلال أطر الحوار والتعاون.

وفي الختام، لا يمكن إنكار أن الأمم المتحدة، والميثاق في صميمها ومن خلال أجهزتها الرئيسية، قد برهنت على أنه لا غنى عنها في صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك منع نشوب النزاعات. وفييت نام ملتزمة بالمشاركة بنشاط في العمل مع الدول الأخرى على الصعيدين الدولي والإقليمي لضمان المزيد من الفعالية والتنسيق لتحقيق ذلك الهدف.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نرحب بمشاركة الأمين العام أنطونيو غوتيريش؛ ورئيس الجمعية العامة، السيد عبد الله شهيد؛ ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيد كولين فيسن كيلابيلي؛ ورئيسة محكمة العدل الدولية، القاضية جوان دوناهيو، في جلسة اليوم. ونحن ممتنون للمكسيك على توجيه الانتباه إلى الدبلوماسية الوقائية وعقد هذا الحدث الفريد بمشاركة رؤساء أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية.

وأود أن أؤيد البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل فنزويلا باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

إن التحدي المتمثل في منع نشوب النزاعات عمره ٧٦ عاما. وقد كرس ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ ذلك الهدف بوصفه هدفنا الرئيسي. ونتذكر كيف بدأ الأمين العام غوتيريش عمله بدعوة إلى السلام وإلى بذل الجهو لتحقيقه، لدى تولي منصبه قبل خمس سنوات؛ وأن يشكل ذلك جزءا لا يتجزء من جميع مجالات أنشطة منظمتنا، بدءا بوقف الأعمال القتالية إلى التفاوض على حل سياسي للنزاعات.

وعلى مدى كل تلك السنوات، اضطلعت الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها وغيره من الأجهزة الرئيسية والأمانة العامة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بعمل هام لتحديد الأسباب الجذرية للنزاعات وطرق منع نشوبها. وعلى الرغم من كل ذلك، فإننا نستمر في العودة إلى موضوع الدبلوماسية الوقائية، ونعيد التأكيد عليه مرارا وتكرارا بوصفه أولوية رئيسية للأمم المتحدة. وللأسف، تتكرر الأزمات باستمرار، وتندلع بؤر جديدة للنزاع. ولا توجد حلول سريعة أو جذرية لحل هذه المشاكل. ويتوقف النجاح في الحد من النزاعات على التطبيق المنهجي لأدوات الإنذار المبكر، والاستفادة من إمكانات الدبلوماسية الوقائية، واستخدام الوساطة والمساعي الحميدة.

ولكن، لكي تكلل جميع تلك الجهود بالنجاح، في رأينا، يجب استيفاء عدد من الشروط. ونحن مقتنعون بأنه لا ينبغي أن يكون هناك مكان في عملنا لمعايير مزدوجة تمليها الأوضاع السياسية أو تفضيلات بعض الدول. لماذا تُبذل جهود مضنية فيما يتعلق ببعض البلدان لإقامة عملية سياسية وإتاحة الوقت للدبلوماسية الهادئة، بينما في بلدان أخرى يبدأ المجتمع الدولي ومجلس الأمن فوراً في إطلاق جميع أسلحته، وتطبيق الجزاءات، بما في ذلك التدابير غير القانونية الانفرادية، والضغط على الحكومات الوطنية وتحريض المعارضة لمواجهة الحكومات على الرغم من أنه كان من الواضح منذ فترة طويلة أن التدخل في العمليات السياسية المحلية، بغض النظر عن موقف الأطراف المضيفة، هو أبعد ما يكون عن كونه يصب في مصلحة تحقيق الاستقرار في الأجل الطويل. فلا يمكن إلا للشعب نفسه أن يحدد مصير بلده. ولا يؤدي التدخل المسلح أو غيره من التدخلات الخارجية في النزاعات الداخلية إلا إلى إثارة دوامة من المواجهة.

بيد أننا ينبغي ألا ننسى أيضاً أن لكل حالة منشأها الخاص، وبالتالي ينبغي إيجاد نهج حساسة ومحايدة وحلول مصممة خصيصاً لها. في الأساس، لا يمكن أن تكون هناك صيغة واحدة تناسب الجميع أو معايير محددة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الإنذار المبكر لا يمكن أن يستند إلى مزيج عشوائي من مؤشرات النزاع، حتى وإن كان لا يقل أهمية عن مؤشرات حقوق الإنسان أو المؤشرات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة.

وتُظهر الاتجاهات العالمية الدور المتزايد للوسطاء في منع نشوب النزاعات وحلها. يتطلب عمل الوسطاء مهارة كبيرة، والأهم من ذلك أنه يتطلب صبراً. وما زالت بعثات المساعي الحميدة للأمين العام ومبعوثيه الخاصين تثبت أهميتها. ويجب أن تكون مستعدة للعمل بنزاهة واستقلالية، وكذلك لاتخاذ قرارات مبتكرة لا تستند إلى أدوارها أو إنجازاتها السابقة.

وتقع مسؤولية فعالية مجموعة أدوات الأمم المتحدة لمنع نشوب الأزمات، إلى حد كبير، على عاتق عمليات حفظ السلام التابعة للمنظمة. لقد قلنا مراراً وتكراراً إننا لا نتشاطر فهم حفظ السلام بوصفه حماية المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية فحسب. فلا يمكن تحقيق السلام أو الاستقرار الملموس في حالة ما من دون عملية سياسية وإن تم نشر الآلاف من ذوي الخوذ الزرق بميزانيات بعثات تبلغ بليون دولار.

تضطلع لجنة بناء السلام، التي ندعم أنشطتها التنسيقية والتعبوية دعماً كاملاً، بعمل هام في مساعدة البلدان الخارجة من النزاع. غير أن مسألة التمويل المستدام لجهود بناء السلام لا تزال دون حل. وينبغي لنا أيضاً أن نلقي نظرة جديدة على القدرات الوقائية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ومن الواضح أن دور الأمانة العامة هام. وقد جمع مقر الأمم المتحدة والوجود الميداني إمكانات هائلة من المعرفة والخبرة في رصد وتحليل الأوضاع في المناطق والتنبؤ بتطورها وفقاً لسيناريوهات الأزمات. ففي نهاية الأمر، عندما نشدد على مؤسسة عالمية ذات شرعية فريدة تؤدي دوراً هاماً في منع نشوب النزاعات، فإننا نتكلم عن أعضاء الأمانة العامة.

ونود أن نشير إلى أنه، وللأسف، بدلاً من التركيز على السعي إلى إيجاد حلول سياسية واستخدام الأدوات القائمة، ما فتئنا نولي اهتماماً أكبر مؤخراً لمواضيع مثل تنسيق جهود مختلف هيئات الأمم المتحدة، وتحديد نوع من الربط بين مختلف جوانب عمل المنظمة، ومناقشة مسائل هامة في عصرنا في جميع المحافل في آن واحد. ويبدو أن مجلس الأمن الآن في موضع جيد، إن لم يكن لأداء وظائف جميع هيئات الأمم المتحدة مجتمعة فعلى الأقل لتقديم آرائه بشأن جميع المسائل العامة تقريباً. ويمكن رؤية نفس الاتجاه في هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

ومن جانبنا، ما زلنا مقتنعين بأنه ينبغي لنا أن ننصف مؤسسي الأمم المتحدة وأن نتوقف عن البدء من نقطة الصفر مجددا. وينبغي ألا يصرف مجلس الأمن انتباهه، على وجه الخصوص، عن مهمته الرئيسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. وعلينا أن نكثف

جهودنا لضمان أن تعمل جميع هيئات الأمم المتحدة بفعالية، مع التقيد بمبدأ تقسيم العمل. عندئذ ستوضع جميع لبنات التعاون الدولي لتشكل أساساً متيناً لمنع نشوب النزاعات وحلها.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة في أوانها. وأنوه بمشاركة الأمين العام ورؤساء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية. وأشكرهم على أفكارهم الثاقبة والقيمة بشأن هذه المسألة الهامة.

وإذا كان للأمم المتحدة أن تفي بالوعد المكرس في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، فإن الدبلوماسية الوقائية لا يمكن أن تكون شأناً من شؤون جهاز واحد من أجهزة الأمم المتحدة. ووجود ولايات متباينة، وقرارات شاملة، بما في ذلك الأطر المعيارية المتعلقة بالمرأة والشباب والسلام والأمن، وقرارات أخرى تشمل الركائز الثلاث الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة، مؤشر على ضرورة ذلك التنسيق المتوخى.

وفي حين أن منع نشوب النزاعات يظل المسؤولية الرئيسية للدول، فإنه أيضاً مسؤولية مشتركة. ويقتضي ذلك، عند القيام به على نحو صحيح، مشاركة الدول مع البلدان المجاورة والترتيبات دون الإقليمية والإقليمية، بما في ذلك الجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية، والمجتمع الدولي، بما في ذلك في سياق الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، تتطلب استراتيجية الدبلوماسية الوقائية من مجلس الأمن أن يعمل على نحو متماسك مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على النحو الذي أكدته المادتان ١١ و ٦٥ من الميثاق على التوالي. وبالتالي، لكي يضطلع مجلس الأمن بولايته بفعالية، بالتنسيق مع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، يجب أن ينظر في الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للنزاع ويعالجها. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن يمثّل نهجاً للعدالة الدولية يقوم على الإنصاف والمساواة السياسية والاقتصادية، سواء في الفرص أو في النتائج للجميع.

وكما يتضح من مداخلاتنا في مجلس الأمن، تنظر كينيا إلى الدبلوماسية الوقائية من خلال منظور سياسي واقتصادي واجتماعي. وفي هذا الصدد، سأسلط الضوء على ثلاث نقاط نعتبرها أدوات وقائية رئيسية.

النقطة الأولى هي بناء السلام كأداة وقائية. وكما هو مبين في قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهيكل بناء السلام، فإن بناء السلام عملية سياسية بطبيعتها وهي عملية حاسمة لمنع نشوب النزاع وتصعيده وتكراره واستمراره. ولذلك يجب أن يظل الدور الاستشاري للجنة بناء السلام تجاه المجلس وولايتها المرحلية أساسيين في تعزيز استجابة الأمم المتحدة للتهديدات العالمية المتعددة الأبعاد للسلم والأمن. وتواصل كينيا مناصرة هذا الدور للجنة، بما يتماشى مع المسؤولية الوطنية وأولويات البلدان المتضررة.

والنقطة الثانية هي التنمية الشاملة كأداة وقائية. يرتبط تخلف النمو وانعدام الأمن ارتباطاً وثيقاً، ولا سيما في البلدان النامية. إن العلاقة بين السلام والتنمية حقيقة يعترف بها الإصلاح الثلاثي المسار الذي يضطلع به الأمين العام وخطتنا المشتركة التي أصدرها مؤخراً.

وعقدت كينيا، بصفتها رئيس الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، اجتماعا في ٢٧ آب/أغسطس من هذا العام، بالشراكة مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ركز على تقرير الأمين العام عن تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (S/2021/562). وكان الهدف هو تحديد الفرص المتاحة لمجلس الأمن لتفعيل هذه الصلة على نحو بناء وشامل وملائم للسياق، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ولجنة بناء السلام في بؤر التوتر التي تكون فيها الصلة بين النزاع والتنمية أكثر إلحاحا.

ونؤمن بضرورة أن يحشد مجلس الأمن قواه خلف دبلوماسية وقائية تتجاوز الخطابة والطموح – دبلوماسية وقائية تنطوي على تعزيز الجهود المنسقة الموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر، ودعم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لبناء حوكمة قادرة على الصمود وهياكل أساسية اقتصادية.

كما نؤمن إيمانا راسخا بأن الملاذ الأخير ضد تغير المناخ وما يترتب عليه من عواقب أمنية هو التنمية. وهذا يتطلب أن نقرب الصلة بين المناخ والأمن من جهة والتنمية والاستثمار والتمويل من جهة أخرى. وسيقطع وجود نهج منسق لآثار التنمية والمناخ والسلام شوطا طويلا نحو المساهمة في تقييم المخاطر على المستوى المحلي وتدابير التكيف الملائمة للسياق المصحوبة بالتمويل اللازم للعمل المناخي.

وتتعلق النقطة الثالثة والأخيرة من بياني بالإدارة الفعالة للتنوع من جانب الدول كأداة وقائية أساسية. وكانت الرسالة الرئيسية التي وجهتها المناقشة الرفيعة المستوى بشأن التنوع وبناء الدولة والسعي إلى إحلال السلام التي نظمتها كينيا خلال رئاستها لمجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.8877)، هي أن سوء إدارة التنوع يؤدي إلى تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين وأن مجلس الأمن بحاجة إلى الاهتمام بهذه الدينامية.

ويمكن أن تسهم الجهود المنسقة لمنظومة الأمم المتحدة ككل في دعم الدول على توجيه نفسها نحو نظام حكم يمكن أن يوازن بشكل عادل بين مصالح المواطنين من مختلف الثقافات أو الفئات الاجتماعية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية أو غيرها من الانتماءات لضمان استمرارية ذلك بشكل مستقر بحيث تخفف من حدة النزاعات بين الجماعات التي كثيرا ما تهدد بالانزلاق إلى العنف المنظم. ولدينا اعتقاد راسخ بأن وجود منظومة منسقة للأمم المتحدة يمكن أن يهيئ ظروف الاستقرار والرفاه على نحو أفضل، وهي شروط ضرورية للعلاقات السلمية والودية بين الدول، على النحو المتوخى في المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الرئاسة المكسيكية لمجلس الأمن على تنظيم مناقشة اليوم، وكذلك مقدمي الإحاطات الأربعة الموقرين الآخرين.

إن الدبلوماسية الوقائية هي شأن يهم الجميع في الأمم المتحدة. وقد منح واضعو الميثاق مجلس الأمن ولاية واضحة في هذا المجال. ونحن نعلم أن الاستثمار في المراحل المبكرة من النزاع هو أفضل طريقة لإنقاذ الأرواح. وفي المجلس، نركز أساسا على حالات النزاع المفتوح، وبذلت جهود كبيرة في السنوات الأخيرة لإنجاز المزيد من الأعمال التمهيدية واستهداف الأسباب الجذرية للأزمات.

وأود أن أرحب بسعي الأمين العام من أجل دبلوماسية السلام. وأفكر في تعزيز قدرات الوساطة. وأفكر أيضا في نظام الرصد والإنذار المبكر الموكل إلى الأفرقة القطرية أو المستشارتين الخاصتين للأمين العام المعنيتين بمنع الإبادة الجماعية وبالمسؤولية عن الحماية. وأود أيضا أن أذكر مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى كمثال ناجح في هذا الصدد. فقد ساعد على تعزيز الحوار وتنسيق الاستجابة للتحديات المشتركة لدول المنطقة المتمثلة في التهديد الإرهابي، والأزمة في أفغانستان، والاتجار بالمخدرات، وإدارة الموارد المائية.

ولكن علينا أن نفعل المزيد. وينبغي لمجلس الأمن أن يأخذ في الاعتبار على نحو أفضل التحديات العالمية التي يمكن أن تقوض السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يكون لديه نظرة عامة شاملة للمخاطر التي يتعرض لها الأمن الدولي جراء تغير المناخ أو الجوائح أو المعلومات المضللة. وعلينا أيضا أن ننهض بالمشاركة المجدية للمرأة والشباب والمجتمع المدني في عمليات الوساطة والوقاية.

ويمكن أن تقوم لجنة بناء السلام بالمزيد من أجل معالجة الحالات التي قد تتحول إلى نزاعات وأن تقدم توصيات إلى مجلس الأمن في هذا الصدد. وقد أثبت صندوق بناء السلام قدرته على تنفيذ مشاريع عبر الحدود، كما هو الحال في منطقة الساحل. ويدعو الأمين العام الدول، في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة"، إلى تخصيص المزيد من الموارد للصندوق. وقد استجابت فرنسا لهذه الدعوة. فقد ضاعفت مساهمتها في الصندوق بمقدار أربع مرات هذا العام.

ويجب تنسيق عمل مجلس الأمن في مجال الدبلوماسية الوقائية مع عمل الهيئات والمنظمات الأخرى. أما المهام التي عهد بها الميثاق إلى مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فتكمل وتعزز بعضها بعضا. ولا يزال الدور التحذيري للأمين العام بموجب المادة ٩٩ من الميثاق أساسيا. ولا يسهم الاجتهاد القضائي

لمحكمة العدل الدولية في تهدئة العلاقات بين الدول فحسب، بل ويسهم أيضا في توفير فهم أفضل وبالتالي يسهم في تعزيز القانون الدولي، الذي يشكل ركيزة هذه الدبلوماسية الوقائية.

ويجب أن نعمل بشكل أوثق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويجري حاليا تحويل الشراكة مع الاتحاد الأفريقي. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة دعم مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا وتحقيق أهداف خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، ولا سيما معالجة تهديدات مثل الإرهاب والتطرف العنيف. كما يجب أن نكافح معا ضد عودة ظهور آفة المرتزقة، التي تشكل عاملا مزعزعا للاستقرار. كما سنحرص على تفعيل صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، الذي ينبغي أن يشمل وجود عنصر مكرس للوساطة والدبلوماسية الوقائية.

وأخيرا، أود أن أرحب بالدور المتنامي للمنظمة الدولية للفرانكفونية في منع نشوب النزاعات في العالم الناطق بالفرنسية. وتحت رعاية الأمينة العامة لويز موشيكيوابو، أرسلت مؤخرا عدة بعثات للمراقبة والمساعدة والمساعي الحميدة إلى هايتي والساحل وخليج غينيا. والهدف من ذلك هو دعم عمليات الانتقال السياسي والنهوض بسيادة القانون. وستنتفع الأمم المتحدة من تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من الخبرة التي تراكمت لدى المنظمة الفرانكفونية، ولا سيما في المسائل الانتخابية.

وتبقى الوقاية من جميع جوانبها مسألة محورية في الأمم المتحدة، ولا سيما في مجلس الأمن. وستعتمد قدرتنا على صون السلم والأمن الدوليين على قدرتنا على توقع المخاطر والاستعداد لها وتقديم استجابات مستدامة وموثوقة تركز على احتياجات السكان. تلك هي مسؤوليتنا.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشارك الآخرين في توجيه الشكر للرئاسة المكسيكية على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم، والشكر موصول لمقدمي الإحاطات الموقرين على تشاطر أفكارهم.

لا يزال موضوع الدبلوماسية الوقائية ذا أهمية قصوى بالنسبة للأمم المتحدة، والأهم من ذلك بالنسبة للناس في الميدان. ويتطلب انتشار النزاعات وطول أمدها اليوم أن تكثف الأمم المتحدة جهودها على صعيد الوقاية.

وبما أن الوقاية تنطوي على إجراءات تتخذ لمنع تحول المنازعات إلى نزاعات، فلا يمكننا التقليل من شأن دور محكمة العدل الدولية في صون السلام. وتقدر إستونيا المناقشات التي تجري في المجلس سنويا مع رئيسة المحكمة.

وكما أشرنا في تلك المناسبات وغيرها، تعتقد إستونيا أن إحالة المجلس للحالات إلى محكمة العدل الدولية بصورة أكثر تواترا وفي الوقت المناسب من شأنها أن تسهم في تسوية المنازعات وبالتالي في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وثمة عنصر مهم آخر من عناصر الوقاية هو أن يطبق أعضاء المجلس مبادرات تسعى إلى ردع استخدام حق النقض في الحالات المتصلة بارتكاب جرائم فظيعة.

وأود أن أبرز في عجالة ثلاثة مجالات تعتبرها إستونيا مهمة في سياق معالجة الأسباب الجذرية.

أولا، يتعين على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يتعامل مع تغير المناخ بجدية أكبر من خلال تكليف الأمين العام بتقديم تقارير عن آثار تغير المناخ على الأمن الدولي.

ثانيًا، تجعل المساءلة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان المجتمعات أقدر على التصدي للتحديات، وهي عناصر ضرورية لصون السلام والأمن. ويجب وضع حقوق الإنسان في صميم إجراءاتنا.

ثالثا، يجب أن نكفل الشمولية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وإشراك الأشخاص المنتمين إلى الفئات المهمشة. وقد ثبت أن المجتمعات تنعم بمزيد من السلام، وأن السلام يكون أكثر ديمومة عندما تشارك المرأة مشاركة جوهرية. ويظل توفير حيز آمن ومتنوع للمجتمع المدني أحد المكونات الحاسمة الأهمية لقدرة المجتمعات على الصمود.

ويتعين على مجلس الأمن أن يضع تلك العناصر في الاعتبار عند إعداد واستعراض الولايات القوية التي ينشئها. وفي الوقت نفسه، من الجلي أنه لا يمكن لجهاز منفرد من أجهزة الأمم المتحدة أن يعالج بفعالية أيا من هذه المسائل أو غيرها من المسائل ذات الاهتمام الدولي.

وتقر إستونيا كذلك بالترابط بين الأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، ولذلك تدرك ضرورة أن تنتهج جميع أجهزة الأمم المتحدة

ووكالاتها استراتيجيات وقائية وتتخذ إجراءات لتنفيذها. وندرك أن الأمين العام قد أثار المسائل المذكورة أعلاه في خطتنا المشتركة الشاملة التي طرحها وشرعنا في مناقشتها مؤخرا في الجمعية العامة.

ولكي تكون الأمم المتحدة مجدية وتحظى بالمصداقية، فإنها تحتاج أيضا إلى التكيف مع التحديات الجديدة. ويجب أن تشمل الدبلوماسية الوقائية الانفتاح على معالجة مواضيع جديدة نعتبرها الآن جزءاً من السلم والأمن، من أجل التأكد من أن أدواتها الحالية هي الأكثر فاعلية، والاستعداد لاستخدام أدوات جديدة لمعالجة القضايا الناشئة.

وتقدر إستونيا عمليات تبادل وجهات النظر التي يجريها مجلس الأمن بانتظام مع ممثلي الأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة. إذ يكتسي التواصل أهمية بالغة، في الجلسات العلنية والمغلقة على السواء. غير أن المشكلة في أغلب الأحيان لا تكمن في نقص المعلومات أو غياب الإنذار المبكر، بل في عدم اتخاذ إجراءات في مرحلة مبكرة وبشكل موحد.

وفي ضوء ذلك، تدين إستونيا استمرار القمع الواسع النطاق الذي تمارسه السلطات البيلاروسية ضد شعبها واستغلال الهجرة على نطاق واسع لتحقيق أغراض سياسية من أجل صرف الانتباه عن انتهاكات حقوق الإنسان والقمع الوحشي في البلد. وندعو النظام البيلاروسي إلى الوقف الفوري لهذه الممارسات وغيرها من التهديدات المختلفة لحياة الناس وصحتهم، بما في ذلك استمرار منع وصول المساعدات الإنسانية.

وختاما، نسلم بأن الأمم المتحدة يجب أن تتمكن من تقديم حلول لأشد المسائل التي تواجهها البشرية إلحاحا. وبينما نأمل أن يواصل مجلس الأمن مناقشة موضوع الوقاية، نتوقع أن يتخذ المجلس إجراءات أكثر جدوى بشأن تنفيذ ولايته في مجال الوقاية، مع الأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، من أجل تجنيب المجتمعات الانزلاق إلى النزاع والمعاناة.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشيد سانت فنسنت وجزر غرينادين بالمكسيك لعقدها مناقشة اليوم، ونشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم. ويؤيد وفد بلدنا بشدة ويدعو بإخلاص إلى اتباع نهج شامل على نطاق المنظومة يعالج مسائل السلام والأمن والتنمية والمسائل الإنسانية بطريقة كلية وممنهجة. وتحقيقا لذلك نشدد بشكل خاص على موضوع مناقشة اليوم.

لقد أبرزت التحديات الصحية والاجتماعية الاقتصادية والسياسية والأمنية المترابطة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ضرورة إبداء العزم السياسي الثابت، مدعومًا بعمل جماعي هادف، بغية التصدي لما نجابه من التحديات المعاصرة. وبينما نصارع التعقيدات الناجمة عن الجائحة والمحن متعددة الأوجه لأزمة المناخ ومختلف المخاطر الأمنية الناشئة في البلدان والمناطق الهشة، يجب أن نسعى بلا كلل لإنهاء النزاعات وبناء القدرة على الصمود وإحلال السلام وتحقيق الأمن والتنمية للبشرية قاطبة.

وسعيا لتحقيق تلك الأهداف النبيلة، ينبغي لنا التخلي عن التدابير الأحادية ودوافع الهيمنة – وكلاهما يقوض معايير تعددية الأطراف ويحد من حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية. وينبغي لجميع الدول أن تسعى بجدية إلى الحوار السياسي والدبلوماسية الوقائية والنهج التشاركية الأخرى، التي تستند إلى مُثل استيعاب الجميع والمساواة.

وعلى مستوى المنظمة، من الضروري تعزيز مبدأ التكامل بين أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وفيما بينها. وعلى المستوى الاستراتيجي وفي الميدان، يجب السعي بقوة إلى تحقيق التعاون على نطاق الركائز بين كافة الأطراف الفاعلة في مجالات السلام والأمن والتنمية والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان.

وقد قدمت الأمم المتحدة إلى المجتمع الدولي أنجع خططها ونماذجها الإنمائية من أجل تحقيق السلام والازدهار على نطاق واسع. وإذ نواصل خوض غمار المجهول في القرن الحادي والعشرين، في ظل نزاعات طال أمدها تسبب الأزمات الإنسانية واسعة النطاق، والتكنولوجيا الكاسحة التي تمزق نسيجنا الاجتماعي، وكارثة مناخية تحدق بالعديد من البلدان والشعوب الضعيفة التي تكتنفها حالة من

عدم اليقين البالغ، من الواضح أن هناك ضرورة لتعددية أطراف أكثر تركيزا وتعاونا.

ويجب على مجلس الأمن أن يواصل الاضطلاع بدوره الريادي في صون السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، يجب تطبيق نُهج أكثر إبداعًا وابتكاراً لمعالجة الثغرات القائمة في التنفيذ، بدءاً من منع نشوب النزاع إلى بناء السلام بعد انتهاء النزاع، وعبر طيف من المسائل المواضيعية المتعلقة بالمرأة والشباب وتغير المناخ والتدهور البيئي وغير ذلك من التحديات الأساسية في سبيل التنمية المستدامة.

ولا بد من الاستفادة بشكل أكثر تواترا من الدور الاستشاري للجنة بناء السلام ودورها في مد الجسور وعقد الاجتماعات، ومن اللجان الفنية ومنصات السياسات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقدرات الوساطة والقدرات الفنية التي تتمتع بها محكمة العدل الدولية في المسائل المتعلقة بسيادة القانون وتوافق الآراء الشعبي، وصلاحيات وضع جدول الأعمال للجمعية العامة. ويجب تنفيذ ذلك، بل والمزيد، بدعم كامل من المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية من أجل المساعدة في تنفيذ الاتفاقات السارية، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تظل الدبلوماسية الوقائية والتواصل السياسي الاستباقي، استنادا إلى المبادئ التوجيهية للقانون الدولي، محور هذا النهج متعدد أصحاب المصلحة.

وفي الختام، لنُبق حاضرة في أذهاننا الدروسَ المستخلصة من جائحة كوفيد-١٩ - أن العمل السياسي الجماعي المترسخ في فضائل الوحدة والتضامن يظل السبيل الأضمن لمعالجة التحديات الماثلة أمامنا الآن، وما قد نُبتلى به في المستقبل. فلنتعاون بشكل أوثق من أجل إرساء السلام والازدهار الدائمين لكي يتمتع بهما المجتمع العالمي بأسره.

أخيرا، تؤيد سانت فنسنت وجزر غرينادين البيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات - الأمين العام غوتيريش، والرئيس شهيد، وصديقنا العزيز وزميلنا السفير كيلابيلي والقاضية دوناهيو - على مداخلاتهم صباح اليوم. إنه لأمر مطمئن حقا أن يكن معنا مؤيدون أقوياء لتعددية الأطراف يحيطون بنا على الطاولة اليوم. وتذكرنا كلماتهم القوية بسبب وجودنا هنا وتعزز هدفنا المشترك المتمثل في تخفيف المعاناة وبناء السلام في جميع أنحاء العالم.

لقد كانت الرؤية الطموحة للميثاق هي إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وإذ نجلس حول هذه الطاولة ذات القيمة الرمزية والتي تتخذ شكل حدوة الحصان، ينبغي لنا دائما أن نحمل على عاتقنا ثِقل تلك الرؤية. أحيانا عندما نجتمع معا، يسطع تفاؤل أسلافنا وتتألق روحهم التعاونية. وعندما يحدث ذلك، نعلم أنه يمكننا إنقاذ الأرواح.

ومع ذلك، كثيرا ما يتضاءل الأثر الإيجابي لعملنا بسبب اتباع نهج منعزل، بل ومفكك في بعض الأحيان. وثمة قاسم مشترك بين الرسائل التي نقلها مقدمو الإحاطات إلينا اليوم: إنّ التحدياتِ التي نواجهها أكبر من أن نتصدى لها بمفردنا. وهي تعبر عن حقيقة أنه مثلما يتعين علينا نحن الدول الأعضاء العمل على نحو وثيق، فإن ذلك يجب أن يكون دأب أجهزة الأمم المتحدة أيضا.

وأود أن أبرز ثلاث نقاط تعتقد أيرلندا أنها ذات أهمية حاسمة لتحقيق ذلك الهدف.

أولا، نحن بحاجة إلى الاستثمار في الوقاية. وفي أحيان كثيرة جدا، يكون مجلس الأمن في طور الاستجابة للأزمات. ونعلم أن مسائل مثل انعدام الأمن الغذائي والفقر وعدم المساواة بين الجنسين غالبا ما تكون مقدمات لنشوب النزاعات. ونعلم أن التداخل بينها وبين تغير المناخ يزيد من تفاقم التوترات القائمة. ولمواجهة تلك التحديات، نرى أن من الأهمية بمكان أن تعمل الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي وفي مجال دعم السلام بطريقة منسقة.

إن لجنة بناء السلام، من خلال دورها في عقد الاجتماعات، في وضع فريد يمكنها من تيسير ذلك العمل - بل إنها تقوم بذلك

بالفعل. وتقدم اللجنة إلى المجلس مشورة واسعة النطاق جدا بشأن حالات خاصة ببلدان معينة وحالات إقليمية، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى ومنطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن مواضيع ذات صلة بالكثير من أعمالنا. والمطلوب الآن هو أن يناقش المجلس تلك المشورة وأن يستجيب لها حيثما أمكننا ذلك.

ونرحب بتوصية الأمين العام الواردة في "خطتنا المشتركة" لتوسيع دور اللجنة ليشمل سياقات إضافية. وينبغي أن يترافق ذلك مع التزام حقيقي بضمان توفير تمويل كاف ومستدام لأنشطة بناء السلام، ولا سيما العمل القيّم لصندوق بناء السلام.

ونقطتي الثانية هي ضرورة تعزيز علاقة أكثر تماسكا بين حقوق الإنسان ومجلس الأمن. ولنكن واضحين: إن انتهاكات حقوق الإنسان تنذر بوضوح بالنزاعات قبل نشوبها. وعندما نحمي حقوق الإنسان وندافع عنها، فإننا ننشئ حصونا منيعة ضد النزاع. ولهذا السبب، ترى أيرلندا أن احترام حقوق الإنسان من اختصاص مجلس الأمن.

وببساطة، فإن حقوق الإنسان هي مسألة تتعلق بالسلام والأمن. وتضطلع هيئات وكيانات، مثل اللجنة الثالثة للجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ومفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وهيئات المعاهدات والمقررين الخاصين، بدور هام في صون السلم والأمن الدوليين. وفي الواقع، فإن هيكل حقوق الإنسان برمته، في رأينا، يرتبط ارتباطا وثيقا بالعمل الذي نقوم به هنا في مجلس الأمن.

فالعديد من البنود المدرجة على جدول أعمالنا اليوم هي أيضا قيد المناقشة في مجلس حقوق الإنسان. وهذه ليست مصادفة. وتقوم آليات أخرى أنشأها مجلس حقوق الإنسان، مثل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة لميانمار، بدور أساسي في ضمان المساءلة. والتحقيق المشترك الذي تجريه المفوضية السامية لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان في انتهاكات حقوق الإنسان في تيغراي، بما في ذلك العنف الجنسي، مثال هام آخر على التفاعل بين حقوق الإنسان والمواضيع التي تشكل مصدر قلق بالغ لمجلس الأمن.

ونعتقد أن العلاقة بين حقوق الإنسان والمجلس ينبغي أن تُبنى على أساس فهم شامل للوقاية. ويجب أن يعترف هذا الفهم بالدور الرئيسي لحقوق الإنسان في الإنذار المبكر وفي بناء القدرة الوطنية على الصمود. ومن الجوانب الحاسمة لهذه العلاقة أصواتُ المدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات النسائية والمجتمع المدني. ونحن بحاجة إلى الاستماع لشهاداتهم والتعلم منها. ومن المهم أنه يتعين علينا اتخاذ إجراءات.

أما نقطتي الثالثة فتتعلق بدور محكمة العدل الدولية بوصفها أداة رئيسية لمنع نشوب النزاعات. إننا نعتقد اعتقادا قويا أنه لا ينبغي لنا أن نقلل من أهمية الدور المحتمل للمحكمة في تحديد المنازعات بين الدول التي كان يمكن أن تؤدي إلى نشوب نزاعات لولا ذلك الدور. غير أن المحكمة، في رأينا، لا تزال غير مُسْتَغَلّة بالقدر الكافي كمورد للفصل السلمي في المنازعات وفقا للقانون الدولي. ونرى أنه يمكن تعزيز دور المحكمة في منع نشوب النزاعات بزيادة التفاعل بين المجلس والمحكمة. وترى أيرلندا أنه ينبغي للمجلس أن ينظر، عند الاقتضاء، في إمكانية التماس إسهام المحكمة في شكل فتاوى. ويمكن للمجلس أيضا أن يوصي الدول المشتبكة في نزاع مدرج على جدول أعماله بحل الجانب القانوني لنزاعها أمام محكمة العدل الدولية.

في الختام، فإن الواقع الذي لا مفر منه الذي يواجهنا جميعا، فرادى أو جماعات، هو أن التحديات المعاصرة التي نواجهها لا تندرج تماما في قوالب محددة وواضحة المعالم سلفا. فآثار تغير المناخ لا تتوقف عند أبواب هذه القاعة. وحقوق الإنسان ليست من اختصاص جنيف وحدها. إن تلك التحديات تتغلغل في جميع جوانب عملنا، من التنمية وحقوق الإنسان إلى السلام والأمن.

سمعنا اليوم أن منظومة الأمم المتحدة مستعدة للأخذ بزمام المبادرة والتدخل – وهي ليست مستعدة لمجرد الرد على النزاعات، بل لمنع نشوبها. ويتعين علينا جميعا حول هذه الطاولة أن نفعل الشيء نفسه. فملايين الضعفاء يعولون علينا، وسنكون مقصرين في أداء واجبنا إذا خذلناهم.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** تتوجه النرويج بالشكر لكم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة، ولا سيما على الجمع بين العديد من الأجزاء الهامة من منظومة الأمم المتحدة. وأود أن أتقدم بالشكر لمقدمي الإحاطات.

إن لهذه المسألة أهمية كبيرة بالنسبة للنرويج. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي للدبلوماسية الوقائية أن تكون في صميم عمل مجلس الأمن. وكما حدد الأمين العام في "خطتنا المشتركة"، فإن الاستثمارات في الوقاية والتأهب تعود بأضعاف مضاعفة من المنافع بفضل ما يتحقق من وفورات في التكاليف البشرية والمالية. كما أن التعامل المبكر مع التهديدات المحتملة للسلم والأمن الدوليين سيحمي المدنيين، بمن فيهم الأطفال، ويعزز سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم.

وإذ نبحث عن سبل لتيسير الاستجابات المبكرة، نحتاج إلى تحسين إلمام المجلس بالحالة السائدة. ومن شأن زيادة فعالية تبادل المعلومات والأفكار تمكين جميع أعضاء المجلس من المشاركة على قدم المساواة والإسهام بآرائهم القيمة ووجهات نظرهم الفريدة. وفي هذا الصدد، هناك دور رئيسي للأمانة العامة ومقدمي الإحاطات من منظومة الأمم المتحدة يتمثل في استخدام تفاعلهم مع المجلس من أجل لفت انتباهه إلى المسائل المستجدة ودق ناقوس الخطر. والواقع أن الأمين العام – وهو الدبلوماسي الوقائي الرئيسي للأمم المتحدة – لديه أيضا ولاية محددة بموجب الميثاق للقيام بذلك وفقا للمادة ٩٩ منه. ولئن كان تحسين الإلمام بالحالة السائدة قد لا يحل الخلافات السياسية بشأن كيفية تسوية نزاع ما، فإنه سيتيح إرساء فهم مشترك أساسي وتحديد متى يتدخل المجلس.

إن استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه لا يزال يمنع المجلس من اتخاذ الإجراءات بشأن مواضيع حيوية. وندعو إلى ممارسة ضبط النفس في استخدام حق النقض، خاصة فيما يتعلق بالإجراءات الرامية إلى منع الجرائم الوحشية الجماعية وإنهائها، وهي الإجراءات التي تقع في صميم ولاية مجلس الأمن.

وبينما يتحمل مجلس الأمن، كما سمعنا هذا الصباح، المسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن الدوليين، فإنه بالتأكيد لا يعمل منفردا، بل يجب على جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة أن تعمل معا لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام.

وليس هناك ضمان أفضل لمنع نشوب النزاعات من أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وفي الوقت الذي نتطلع فيه إلى توحيد النُهج في جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، تكتسي الولاية الواضحة لمجلس حقوق الإنسان المتمثلة في العمل، من خلال الحوار والتعاون، في سبيل منع انتهاكات حقوق الإنسان، أهمية قصوى. ويتحتم زيادة التفاعل بين مجلس الأمن ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان من أجل تيسير العمل المبكر ومنع نشوب النزاعات.

ولجنة بناء السلام، إذا جاز لي القول، أداة أخرى غير مستخدمة بالكامل ضمن مجموعة أدوات منع نشوب النزاعات. وقد أثبتت اللجنة، بالتعاون مع صندوق بناء السلام، ما تضيفه من قيمة، على سبيل المثال، في دعم البرامج المهمة لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا، تمشيا مع مبادرة إسكات البنادق.

هذا علاوة على أن النزاهة والاستقلالية التي توفرهما المساعي الحميدة للأمين العام أداتان أساسيتان أيضا لمنظومة الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات عن طريق الوساطة. وتتمتع القدرات داخل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ووحدة دعم الوساطة بجودة عالية وتستحق المزيد من دعمنا. وقد شهدنا جميعا كيف يمكن للتفاوض مع السلطات والجماعات المسلحة في الأزمات الإنسانية أن يتيح إمكانية الوصول الآمن ودون عوائق إلى المحتاجين. وقد رأينا أيضا الأثر الذي يمكن أن تحدثه الدبلوماسية الوقائية في الفترة التي تسبق إجراء الانتخابات وعمليات الانتقال السياسي المتنازع عليها ومراحل التنفيذ الصعبة لاتفاقات السلام. والأمانة العامة مهيأة جيدا لتوفير تلك الخبرات والتجارب.

وفي كثير من الأحيان، تتعرض مساعي الدبلوماسية الوقائية للمقاومة حيثما تشتد الحاجة إليها. ويجب علينا، بصفتنا أعضاء مجلس الأمن، أن نركز بصفة خاصة على المجالات التي يمكن أن يسهم

فيها العمل المبكر في منع التصعيد والاستفادة بقدر الإمكان من جميع الموارد، وكذلك الشركاء، في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلبت ممثلة الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وعليه، أعطيها الكلمة.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): اضطررنا لأن نأخذ الكلمة لأننا نأسف لاستمرار بعض الوفود في استخدام أسباب غير ملائمة بتاتا للترويج لعملها الدعائي. ولا يستثنى من ذلك موضوع منع نشوب النزاعات بما له من أهمية. والحالة في بيلاروس مثال واضح على التدخل الخارجي المزعزع للاستقرار الذي تكلمنا عنه في وقت سابق في بياننا ومثال صارخ على ازدواجية المعايير. وينطبق ذلك أيضا على الحالة المتعلقة بالمهاجرين. ونرى أنه ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يمتنع عن اللجوء إلى هذه المعايير المزدوجة في معالجة تلك المسألة، وأن يتحمل المسؤولية عن أفعاله. وفيما يتعلق بالحالة على الحدود البيلاروسية البولندية، فلا يمكن إيجاد حل دائم للمسألة إلا بالانخراط في حوار على قدم المساواة مع مينسك. وإذا كانت بروكسل مستعدة للقيام بذلك، فإننا على استعداد للمساعدة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): معروض على المجلس نص بيان للرئيس باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. وأشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيّمة في هذا البيان.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء مجلس الأمن، سأعتبر أن أعضاء المجلس يوافقون على البيان الذي سيصدر بصفته وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2021/23.

وأود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله على وجه السرعة. وستنبه الأضواء الوامضة المثبتة في أطواق الميكروفونات المتكلمين كي يختتموا ملاحظاتهم بعد أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كاي ساور، وكيل وزارة الخارجية الفنلندية للسياسة الخارجية والأمنية.

السيد ساور (فنلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أدلي بهذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي: الدانمرك وآيسلندا والنرويج والسويد وبلدي فنلندا.

نشكر مقدمي الإحاطات على آرائهم القيمة، ونرحب بهذه المناقشة التي نظمتها الرئاسة المكسيكية لمجلس الأمن بشأن الدبلوماسية الوقائية والكيفية التي يمكن بها للأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة أن تعمل معا لتحقيق ذلك الهدف المشترك.

لقد شهدنا مؤخرا العديد من حالات نشوب النزاعات العنيفة وتصاعدها. وللأسف، كانت الاستجابات للأزمات في كثير من الأحيان قائمة على رد الفعل ومتفرقة بدلا من أن تكون وقائية. ربما تكون العلامات المهمة قد أغفلت والعوامل المحركة للنزاعات لم تفهم بالشكل الصحيح أو ربما لم تكن بصيرتنا وتحليلنا شاملين وجامعين بما فيه الكفاية. وقد أبرزت الأحداث الأخيرة الحاجة إلى الاستعداد بشكل أفضل ووضع رؤية استراتيجية، وقبل كل شيء تعزيز التعاون والتنسيق لتمكين اتخاذ إجراءات فعالة في وقت مبكر.

وبينما نتحدث عن منع نشوب النزاعات، ينبغي أن تكون التسوية السلمية للمنازعات، أي بالتوصل للحلول السياسية والدبلوماسية، الخيار الأول دائما. وينطبق ذلك سواء كنا نتحدث عن وساطة سلام نشطة في حالة حدوث أزمة أو عمل هيكلي طويل الأمد لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وينبغي أيضا كفالة وجود هياكل وعمليات سياسية شاملة للجميع مع مشاركة النساء والشباب مشاركة كاملة ومجدية.

ونظرا لأن النزاعات العنيفة أصبحت أكثر تعقيدا، ثمة حاجة ضرورية إلى نُهج متكاملة متعددة القطاعات تربط بين منع نشوب النزاعات وحقوق الإنسان وجهود الحماية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فلا يمكن منع نشوب النزاعات بفعالية دون اتباع نهج شامل، مما يؤكد أهمية فهم الواقع السياسي في البيئة المعنية وإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في العملية. وتحقيقا لتلك الغاية، نحتاج إلى التزام وتعاون طويلي الأجل من جميع الجهات الفاعلة فيما يتعلق بالنهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وعلاوة على

ذلك، ينبغي أن تكون حماية المدنيين والأعيان المدنية في صميم الاستجابة للأزمات من أجل تحقيق السلام والمصالحة المستدامين.

وتضطلع جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة بأدوار أساسية في جهود منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في إطار ولاية كل منها. ونشجع على توثيق التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، وكذلك مع مجلس حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على التوالي. ونحث مجلس الأمن على تعزيز عمله مع لجنة بناء السلام ودورها الاستشاري الفريد. ويكتسي التفاعل والتعاون مع مجلس حقوق الإنسان والهيكل الأوسع لحقوق الإنسان أهمية حاسمة أيضا، لأن انتهاكات حقوق الإنسان غالبا ما تكون أول علامة على النزاع الناشئ.

وتساهم محكمة العدل الدولية في منع نشوب المنازعات الدولية وتسويتها، وفقا لولايتها. وينبغي ألا تعتبر إحالة منازعة إلى المحكمة عملا غير ودي. بل هو عمل للوفاء بالتزام جميع الدول بتسوية منازعاتها الدولية بالطرق السلمية. وندعو الدول التي لم تقبل بعد باختصاص المحكمة إلى النظر في ذلك.

يولي الأمين العام، في تقريره "خطتنا المشتركة" اهتماما خاصا لتعزيز منع نشوب النزاعات بالاستثمار في المنع وبناء السلام وتعزيز الرؤية الدولية إلى المستقبل. وهو كذلك يدعو إلى تحسين التأهب وإقامة الشراكات والتعاون الرقمي وإلى أن تكون الأمم المتحدة أكثر مشاركة، على سبيل ذكر بعض الأمثلة من مقترحات الأمين العام التي يمكن أن تسهم كلها في منع أكثر شمولا وفعالية لنشوب النزاعات.

وتؤيد بلدان الشمال الأوروبي ذلك النهج الواسع النطاق إزاء السلام والأمن، وسنبذل قصارى جهدنا للمساعدة على تحويل هذه الالتزامات إلى أعمال ملموسة. ونأمل أن نتمكن، بتعزيز تعاون على نطاق المنظومة داخل منظومة الأمم المتحدة وتحسين أدواتنا للإنذار المبكر، من بناء ثقافة وقاية حقيقية والوفاء بوعد ميثاق الأمم المتحدة "بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب".

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد إيشيكان (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديري للرئاسة المكسيكية على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أشكر جميع مقدمي الإحاطات على اللمحات العامة التي قدموها. وأرحب بهذه الجلسة التي تتيح لنا فرصة ثمينة للتشديد على أهمية الدبلوماسية الوقائية.

إن المجتمع الدولي لا يركز تركيزا كبيرا على الاستجابة للنزاع إلا بعد وقوعه أو تكراره. وظلت تزهق أرواح كثيرة وتنفق موارد مالية وبشرية للاستجابة للأزمات الإنسانية الناجمة عن النزاعات كل عام. فيجب أن نحول تركيزنا إلى المنع، لا في مجلس الأمن فحسب، بل في منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

وأود أن أثير ثلاث نقاط تعتقد اليابان أنها أساسية لتعميم المنع في جدول أعمال الأمم المتحدة للسلام والأمن.

أولا، للجنة بناء السلام دور حاسم تؤديه في منع نشوب النزاعات، كما هو معترف به في القرار ٢١٧١ (٢٠١٤). فيمكن للجنة أن تضطلع بدور أكبر في تعزيز الاتساق بين الأجهزة الرئيسية بدورها الاستشاري لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وينبغي لمجلس الأمن وغيره من الأجهزة ذات الصلة أن تلتمس مشورة لجنة بناء السلام لإدراج منظورات المنع في عملها.

ويظل منع نشوب النزاعات مسؤولية رئيسية تقع على عاتق الدول، على نحو ما شدد القرار ٢١٧١ (٢٠١٤). ويمكن للجنة بناء السلام، بدورها في عقد الاجتماعات، أن تجمع بين خبرات مختلف البلدان والمناطق وأفضل ممارساتها والدروس المستفادة وأن تتقاسمها مع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية. وكذلك لدى اليابان، شأنها شأن العديد من البلدان في آسيا ومناطق أخرى، الكثير لتشاطره والإسهام به في أعمال المنع، بما في ذلك عملها المنفذ في إطار النهج الجديد للسلام والاستقرار في أفريقيا.

ثانيا، ينبغي لبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وتستوعب الجميع في البلدان المعرضة للنزاعات أن يكون الأولوية في عمل أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية وهيئاتها الفرعية. وللمؤسسات الفعالة

والمحايدة في القطاعين الأمني والقضائي، علاوة على المؤسسات التي تكفل المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، أهمية حاسمة في منع نشوب النزاعات. ويتطلب العمل لدعم بناء المؤسسات اتخاذ إجراءات منسقة من قبل منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

وأخيرا وليس آخرا، ينبغي زيادة تعزيز دور المرأة والمجتمع المدني في منع نشوب النزاعات، كما أكد القرار ٢١٧١ (٢٠١٤). فلن نتمكن قط من تحقيق مجتمعات عادلة وتستوعب الجميع قادرة على الصمود في وجه النزاعات أو العودة إليها من دون مشاركة مجدية للنساء والشباب والفئات المهمشة. ويجب أن تسمع أصواتهم وأن تؤخذ في الاعتبار في عمل الأمم المتحدة المتصل بمنع نشوب النزاعات.

وتتطلع اليابان إلى الإسهام في عمل الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات في أجهزتها الرئيسية وهيئاتها الفرعية وفي لجنة بناء السلام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيران.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. كما أشكر رؤساء جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة على إسهاماتهم.

إن السلام والأمن من خلال المنع هو النموذج السائد لميثاق الأمم المتحدة. واليوم، فإن المنع صالحا ومفيدا كما كان في عام ١٩٤٥، عندما اعتمده الآباء المؤسسون للمنظمة بوصفه المبدأ الرئيسي في صون السلم والأمن الدوليين. والسؤال المهم هو – ما مدى نجاح مجلس الأمن في تطبيق هذا المبدأ في الاضطلاع بولايته؟

يكشف استعراض عام لممارسات المجلس أنه على الرغم من تكليفه باستخدام وسائل المنع والوسائل غير القسرية بموجب الفصل السادس من الميثاق، فإنه نادرا ما يطبق ذلك المبدأ وقد تعامل في بعض الأحيان مع مهامه بموجب الفصل السادس كما لو أنه لا وجود لها.

وعلى العكس من ذلك لجأ المجلس مرارا وتكرارا، على عجل وبشكل مفرط، إلى التدابير القسرية المنصوص عليها في الفصل السابع من دون أن يحاول الاضطلاع بمهامه بموجب الفصل السادس أولا، كما هو متوقع منه منطقيا وقانونيا، ناهيك عن استنفادها. وقد أدى ذلك الاتجاه، في حالات كثيرة، إلى زيادة تعقيد الحالات وانتهاكات لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية وتجاوزات لحقوق الإنسان فيما يتعلق بمجموعات سكانية بأكملها وما إلى ذلك.

وكذلك أدى اعتماد ذلك النهج – عند اقترانه بعوامل أخرى مثل قرارات المجلس ذات الطبيعة المتجاوزة للسلطة أو استغلال المجلس من قبل بعض الأعضاء الدائمين – إلى زيادة إطالة أمد النزاعات. وقد أضر تطبيق هذا النهج، بشكل عام، بصون السلم والأمن الدوليين ولذلك يجب العدول عنه.

وينبغي تطبيق المهام بموجب الفصل السابع، بما في ذلك الجزاءات، كملاذ أخير فقط إذا لزم الأمر، وبعد استنفاد جميع وسائل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ويجب على المجلس، لدى اضطلاعه بمهامه، أن يمنح الأولوية للمنع واستخدام التدابير غير القسرية، عملا بالفصل السادس من الميثاق.

ولا يمكن أن يطبق مبدأ المنع ومهام الفصل السادس بصورة تعسفية على الرغم من أهميتها. بل يجب أن تعتمد بحذر وبطريقة ذكية، وبما يتفق تماما مع نص وروح الميثاق والقانون الدولي. ووفقا للفقرة ١ من المادة ٣٣، فإن مسؤولية تسوية المنازعات الدولية، التي يحتمل أن يعرض استمرارها صون السلم والأمن الدوليين للخطر، تقع بالكامل على عاتق الأطراف المعنية. ولذلك يجب أن يحترم المجلس هذا المبدأ احتراما كاملا وأن يراعيه بدقة.

والأهم من ذلك، يجب ألا يتم الاحتجاج بمهام الفصل السادس على الإطلاق للنظر في المسائل التي تدخل أساسا في نطاق الولاية القضائية الداخلية للدول أو الحالات التي لا يحتمل أن يعرض استمرارها صون السلم والأمن الدوليين للخطر أو لانتهاك سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي أو تقويضها.

وأخيرا، يجب على المجلس وجميع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى أن تعتمد الوقاية بوصفها نهجها الرئيسي وأن تسعى جاهدة،

في امتثال تام لولاية كل منها والمبادئ المكرسة في الميثاق، إلى تحقيق مقاصد المنظمة والمصالح المشتركة لدولنا على نحو كامل وفعال.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر البرازيل المكسيك على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وكذلك نشكر رؤساء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية والأمين العام على آرائهم الثاقبة.

إننا سنواصل، كعضو قادم في مجلس الأمن، دعم التسوية السلمية للمنازعات، وهو مبدأ مدرج في دستورنا، والنهوض بالدبلوماسية الوقائية من أجل الحد من الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ولا يمكن تحقيق سلام حقيقي ودائم إلا باحترام الحريات الإنسانية الأساسية والكرامة الإنسانية وسيادة حقوق الإنسان.

والوساطة والدبلوماسية الوقائية وبناء السلام أدوات حاسمة لمنع الأزمات من التصاعد إلى نزاعات. ويتطلب منع نشوب النزاعات اتخاذ إجراءات مستدامة وتستوعب الجميع، مع اتباع نهج يركز على الناس ويعالج الأسباب الجذرية للأزمات. وحالما يتصاعد التوتر إلى نزاع مسلح، فإنه يؤدي إلى حلقة مفرغة يصعب كسرها.

وتؤمن البرازيل إيمانا راسخا بأن أهداف ميثاق الأمم المتحدة تتحقق على نحو أفضل من خلال زيادة التنسيق والتعاون والتفاعل بين مجلس الأمن والهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة، بما فيها لجنة بناء السلام. ورغبتنا هي أن يكون مجلس الأمن أكثر شفافية وكفاءة وشمولا. وقد شهدنا عددا من التحسينات في السنوات الأخيرة، بما في ذلك تقديم المزيد من الإحاطات العلنية وزيادة الاعتراف بالحاجة إلى تعزيز التعاون بين المجلس والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي. ونرحب بالتقدم المحرز بواسطة مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2017/507، ولكن هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين المجلس والجمعية العامة، ندعو إلى تحسين مساءلة مجلس الأمن أمام عموم الأعضاء. ونشيد بالحوارات المنتظمة بين رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن، التي تهدف إلى تبسيط وتنسيق جدول أعمال الجهازين. ونحن نشجع على استمرارية هذه الممارسة. كما نشجع أيضا على تقديم المزيد من التقارير التحليلية إلى الجمعية العامة، مع إجراء تقييم شامل لأعمالها.

وينبغي للمجلس أن يعمل بصورة أكثر انتظاما مع الجمعية العامة، ليس فقط لتعزيز فعاليتها ولكن أيضا لتجنب التعدي على ولاية الجمعية العامة والازدواجية غير الضرورية في العمل. وينطبق الشيء نفسه على علاقة المجلس بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومع بدء المجلس النظر في مجموعة أوسع من المسائل من أجل الوفاء بولايته على نحو أفضل، يصبح من الضروري أيضا تعزيز تعاونه مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

وعلاوة على ذلك، هناك إمكانية لزيادة التعاون بين مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، مثل طلبات إصدار فتاوى بشأن المسائل القانونية المتصلة بالحالات الخاصة ببلدان معينة والبنود المواضيعية المدرجة في جدول أعمال المجلس. ويمكن للمجلس أيضا أن يستفيد بشكل أكبر من إمكانية التوصية بأن تقوم الدول المتنازعة بعرض منازعاتها على محكمة العدل الدولية. وثمة مجال آخر للتعاون يتمثل في إنفاذ قرارات المحكمة في حالات عدم الامتثال، مع مراعاة المادة ٩٤ من الميثاق.

وتتطلب الوقاية معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، ولا سيما الأسباب ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا السياق، تتبوأ لجنة بناء السلام موقعا فريدا يسمح لها بالتقريب بين المناقشات عبر مختلف ركائز الأمم المتحدة. ولتعزيز فعالية واتساق جهود الأمم المتحدة لبناء السلام، ينبغي للجنة بناء السلام أن تواصل تعزيز قدراتها الاستشارية. وعلى وجه الخصوص، يمكن للجنة بناء السلام أن تقدم إسهامات مهمة للمجلس في المناقشات المتعلقة بتجديد الولايات والخفض التدريجي لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ويمكن أيضا دعوة ممثلي لجنة بناء السلام لمرافقة الزيارات الميدانية لأعضاء مجلس الأمن وتقديم إحاطات دورية إلى هيئاته الفرعية.

وأود أيضا أن أتطرق إلى دور البعثات السياسية الخاصة. وقد شهدنا زيادة في إنشاء تلك البعثات، في مقابل الاتجاه التنازلي في

عمليات حفظ السلام. وسيكون من المهم كفالة مشاركة هيئات الأمم المتحدة الأخرى في إعداد ولايات البعثات السياسية الخاصة وفي تقييم أوجه عدم الاتساق الحالية في نظام تمويلها.

وستواصل البرازيل، أثناء ولايتها الحادية عشرة كعضو منتخب، دعم دور مجلس الأمن في الوقاية من الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين ودرئها.

السيد رويدياس بيريس (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر المكسيك على تنظيم هذه المناقشة. ويسرنا أن نراكم، سيدي، تترأسون المجلس. كما نشكر جميع مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم ذات الصلة.

ونحن نعلم أن الدبلوماسية الوقائية كانت مفيدة للمنظمة، منذ بدايتها تقريبا، في احتواء النزاعات والمنازعات والتصدي لها. ونعلم بحالات ناجحة تشجعنا على إبقاء هذا المفهوم قائما. وبهذا المعنى، نلاحظ أنه في حين أن بعض الهيئات أكثر توجها نحو الوقاية العملياتية، فإن هيئات أخرى مسؤولة عن الوقاية الهيكلية.

وتقر شيلي بأن الكرامة الإنسانية هي القيمة الأساسية لنجاح أي جهود لمنع نشوب النزاعات. ولهذا السبب يجب أن ندافع عن القيم الأساسية للأمم المتحدة، وهي سيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية، التي يعزز بعضها بعضا وتشكل كلاً لا يتجزأ. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوصفها خريطة طريق أدمجتها واعتمدتها جميع الدول، وهي متمحورة حول الإنسان وتستند إلى حقوق الإنسان، وتضع رؤية شاملة للتنمية المستدامة، وهي مواضيع هي من اختصاص الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وضرورية لبناء مجتمع سلمي وشامل للجميع.

وقبل أسبوع واحد فقط، في هذه القاعة (انظر S/PV.8900)، أخبرنا الأمين العام أننا نواجه أكبر عدد من النزاعات العنيفة منذ عام ١٩٤٥، وأنها تستمر لفترة أطول وتزداد وتعقيدا، في حين أن عدد الاحتياجات الإنسانية التي نشهدها، لأسباب مختلفة، قد سجل رقما قياسيا مأساويا في هذه الفترة. ولذلك تؤكد شيلي أنه يجب الآن أكثر من أي وقت مضى أن تعمل الدبلوماسية الوقائية. وفي هذا الصدد، نحن على يقين من أن التنسيق بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وفقا لولاياتها بموجب الميثاق، هو أفضل وسيلة لمنع نشوب النزاعات. وهناك عدد من العوامل الضرورية لنجاح هذه المنع، لأن إرادة الطرفين ليست كافية لوقف النزاع، ولكنها نقطة البداية.

وبهذا المعنى، نتفق مع التقرير الأول للأمين العام عن الدبلوماسية الوقائية لعام ٢٠١١ (S/2011/552)، الذي يفيد بأن النجاح يعتمد على وجود نظم إنذار كافية تسمح بالتنبؤ بالأزمات؛ والمرونة في تكييف الموارد المتاحة لمواجهة أشكال العنف المتغيرة؛ والتجمعات التعاونية، مثل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛ واستدامة وديمومة اتفاقات السلام؛ والتقييم التجريبي والبيان العملي؛ والموارد البشرية والمالية الكافية لهذه المهمة. وبالمثل، نعتقد أنه من المناسب التأكيد على الوظائف الوقائية التي يمكن أن تؤديها مجموعات الأصدقاء وأفرقة الاتصال و/أو الأفرقة المخصصة.

وقد دأبت شيلي على دعم الأمين العام في الاضطلاع بدور ملائم في الدبلوماسية الوقائية. ووفقا للمادة ٩٩ من الميثاق، يتحمل الأمين العام مسؤولية توجيه انتباه مجلس الأمن إلى أي مسألة قد تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

ونشجع العمل المشترك بين الهيئات، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، من أجل مواصلة تطوير مساهمة فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، تحت عنوان "تحدي الحفاظ على السلام" (S/2015/490). ومن الجدير بالذكر أن القرار ينص على أن

> "الحفاظ على السلام يتطلب الاتساق والالتزام المتواصل والتنسيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما يتماشى مع ولاياتها على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة" (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، الفقرة ٢).

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيدة شان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*)**:** تشكر كوستاريكا المكسيك على عقد هذه المناقشة المفتوحة ومقدمي الإحاطات على مداخلاتهم. وأود أن أبرز ثلاث نقاط.

أولا، تؤكد كوستاريكا من جديد أن المنظور الجنساني يجب أن يدمج الدبلوماسية الوقائية. وهناك توافق قوي في الآراء بشأن الحاجة إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في منع نشوب النزاعات وفي جميع عمليات صنع القرار. ويعترف توافق الآراء هذا بأن النساء والفتيات يتأثرن بشكل مختلف وغير متناسب بالنزاع المسلح. ومع ذلك فعندما نناقش تأثير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على العنف الجنسي والجنساني، ينهار توافق الآراء هذا. وفي عالم لا تزال فيه الهوية الجنسانية والميل الجنسي سببا للتعرض للقتل والتشويه والاتجار والاعتداء الجنسي والاستغلال والرفض، فإن سد الفجوة بين الأجزاء المعزولة في المنظمة يمكن، بل وينبغي، أن ينقذ الأرواح.

ثانيا، وفقا لمبدأ "العقد شريعة المتعاقدين"، فإن المعايير والالتزامات الواردة في المعاهدات الدولية ملزمة وينبغي عدم تجاهلها عندما تتغير ميول الدول. ينطبق ذلك على الالتزامات الواردة في المادتين ٦ و ٧ من معاهدة تجارة الأسلحة، التي تلزم الدول الأطراف بعدم الإذن أو وقف نقل الأسلحة في حال العلم المسبق أو وجود خطر كبير باحتمال استخدام الأسلحة المنقولة لارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني أو حقوق الإنسان أو تسهيل ارتكابها.

غير أن ضمان إجراء هذا التقييم للمخاطر بطريقة متسقة وأن تستند الإجراءات إلى تقييم أجري لا يزال طموحا. ونظرا لغياب آلية دولية محددة للمساءلة، يجب على الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة أن تعتمد على الشفافية. ويجب على الدول أن تمتثل لالتزاماتها ليس بإجراء تقييمات للمخاطر والتصرف بشأنها فحسب، بل أيضا لتبادل المعلومات – لإظهار الامتثال وتشجيعه. إن الشفافية هي التي تبني الثقة في المعاهدة، مما يعزز امتثال الجميع لها.

ثالثا، تؤكد كوستاريكا مجددا أهمية تحسين أساليب عمل مجلس الأمن بتعزيز تواصله مع الأجهزة والجهات الفاعلة الأخرى. وينبغي أن تكون هذه الاتصالات أكثر مرونة ودينامية ليس فقط مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة، بل أيضا مع لجنة بناء السلام والممثلين الخاصين للأمين العام ومبعوثيه، لا سيما مع المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية. وينبغي أن يشمل هذا الاتصال أيضا المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والبلدان المساهمة بقوات ومنظمات المجتمع المدني. وتأسف كوستاريكا لاستبعاد ممثلي المجتمع المدني من المشاركة شخصيا في مفاوضات بهذه الأهمية، لا سيما في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن.

أخيرا، ربما يندفع البعض إلى رد الصاع صاعين ولكن ذلك لن يؤدي إلا إلى تأجيج نيران النزاع. وما تزال القوانين والمؤسسات الفاعلة والامتثال للمعاهدات الدولية واحترام حقوق الإنسان هي السبيل إلى تحقيق الاستقرار والأمن البشري.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثلة مالطة.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم. كما أشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس محكمة العدل الدولية على تبادل أفكارهم وآرائهم القيّمة.

ترحب مالطة – بوصفها مؤيدا قويا للنظام المتعدد الأطراف وبلدا يدرك أهمية الاستثمار في الوقاية – بهذه المناقشة التي ستتيح أيضا فرصة للتفكير في كيفية زيادة موارد المجتمع الدولي القائمة مع التقليل من خطر نشوب الحروب والنزاعات العنيفة إلى أقصى حد ممكن.

لقد أنشئت الأمم المتحدة قبل ٧٦ عاما وأنيطت بها مهمة منع نشوب نزاع عالمي آخر بعد حربين عالميتين مدمرتين مباشرة. وكان ذلك بمثابة بزوغ فجر عهد جديد حيث فضّلت البلدان الحوار على القتال والتعاون على المنافسة وتعددية الأطراف على النزعة القومية. ويجب علينا الآن ضمان أن مؤسساتنا لا تزال مواكبة اليوم وأن تتوفر لها المرونة اللازمة للتكيف مع عالم متغير باستمرار. وتقع على عاتقنا مسؤولية حمايتها وتعزيزها مع مناهضة الإساءة إليها.

ويعدُّ الاستثمار في الدبلوماسية الوقائية أحد واجباتنا. ونعتقد اعتقادا راسخا أن لجميع هيئات الأمم المتحدة دورا هاما تؤديه لتحقيق هذه الغاية. وفي حين أنه قد يكون من الصعب تحديد مدى فعالية التدابير الوقائية وإثبات فعاليتها، فإن علينا أن نضع في اعتبارنا الثمن الذي لا يحصى للنزاعات من حيث الخسائر في الأرواح والخسارة الاقتصادية والانقسامات المجتمعية والتدهور البيئي، وغير ذلك من العواقب الطويلة الأجل حتى يتسنى لنا تقدير قيمتها على نحو أفضل.

لذا نعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهود الإنذار المبكر والإجراءات المبكرة لتحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع مثل انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنساني والظلم وانعدام المساءلة والاستبعاد وعدم المساواة قبل أن تتصاعد الأمور إلى نزاع شامل.

ويحدد ميثاق الأمم المتحدة بوضوح السبل التي يمكن بها لمختلف أجهزة الأمم المتحدة أن تسهم في جهود الدبلوماسية الوقائية. وتنص المادتان ١٠ و ١١ على أنه يجوز للجمعية العامة أن تناقش أي مسائل تقع في نطاق الميثاق، وأنه يجوز لها أن توجه انتباه مجلس الأمن إلى الحالات التي من المرجح أن تهدد السلم والأمن الدوليين. علاوة على ذلك، تنص المادة ١٤ على أنه يجوز للجمعية العامة أن توصي باتخاذ تدابير للتسوية السلمية لجميع الحالات. وتلك سلطات هامة يمكنها أن تسفر عن نتائج أفضل إذا ما استخدمت في الوقت المناسب وإذا تم تعزيز أوجه التآزر بين الجمعية العامة ومجلس الأمن بصورة أكبر.

ويمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا أن يؤدي دورا محوريا في تحديد الدوافع الاجتماعية والاقتصادية للنزاع في سياقات وحالات قطرية محددة، وأن يكون جزءا لا يتجزأ من نظام شامل للإنذار المبكر.

ويجب الاستفادة الكاملة من خبرة لجنة بناء السلام في المسائل المواضيعية مثل دور المرأة والشباب في ميداني السلم والأمن، ويجب تعزيز دورها الاستشاري لمجلس الأمن والجمعية العامة. ونشدد أيضا على أهمية ضمان التمويل الكافي لصندوق بناء السلام. بهذه الروح بدأت مالطة المساهمة فيها اعتبارا من هذا العام. ولدينا اعتقاد راسخ بأننا سنحقق نتائج هامة إذا ساهمنا فيها جميعا.

ويعدُّ الظلم وانعدام المساءلة أيضا من الأسباب الجذرية للنزاع. كما أنّ لمحكمة العدل الدولية دورا رئيسيا تؤديه في توطيد القانون الدولي وسيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب.

وربما يكون عقد حوارات تفاعلية سنوية أو نصف سنوية بين رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس لجنة بناء السلام، إلى جانب ممثلي المجتمع المدني، فكرة تستحق الدراسة والنظر فيها بمزيد من التفصيل. ومن شأن منتدى من هذا القبيل أن يوفر لأعضاء المجتمع المدني من مختلف المناطق الحيز الذي يحتاجون إليه للتعبير عن شواغلهم وتسليط الضوء على التحديات الناشئة في مرحلة مبكرة. وهذا بدوره سيعطي مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة الوقت الكافي لدراسة هذه المسائل وإيجاد حلول شاملة تفضي إلى السلام والأمن والاستقرار.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد رودريغيس كوادروس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*)**:** بالأمس اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ٦/٧٦ بشأن متابعة تقرير خطتنا المشتركة. وأعتقد أن هذه المناقشة ينبغي أن تسترشد بسياق المقترحات التي يتيحها جدول الأعمال المعمم على الدول، وأن تركز على أداء جميع أجهزة الأمم المتحدة وتفاعلها مع الاختصاصات في مجال صون السلام وتوطيده.

تتضمن خطة السلام المقترحة في ذلك التقرير عناصر مرتبطة بالدبلوماسية الوقائية والحد من المخاطر الاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي والسيطرة الفعالة على الأسلحة التقليدية ومنع الإرهاب ومكافحته وتعزيز الإنذار المبكر الدولي والقدرة على كشف المخاطر الجديدة التي تهدد السلم والأمن وزيادة الاستثمار في الوقاية وبناء السلام فضلا عن دعم أنشطة الوقاية الإقليمية. ويجب إضافة مقترحات تمديد ولاية لجنة بناء السلام وإنشاء منصة طوارئ للأزمات المعقدة في نهاية المطاف. وينبغي أيضا مناقشة طابعها واستصوابها.

وفي النهج العام لخطة السلام الجديدة التي اقترحها الأمين العام، تركز مسألة الدبلوماسية الوقائية الحاسمة على رؤية مجتمعية للنزاع

من منظور هيكلي ومنهجي، ولكنها تتجاهل بطريقة أو أخرى الطابع الأساسي للدول في إدارة النزاعات وتعزيز السلام وتوطيده – سواء كانت تنطوي على نزاعات دولية أو داخلية. وفي هذا الصدد، يبدو من الضروري ربط الأفكار الواردة في التقرير برؤية أكثر تحديدا للعمل الوقائي، رؤية قوامها أنّ الدبلوماسية بين الدول عملية تفاوضية وتشكل جزءا من قدرة الأمم المتحدة على العمل الجماعي وفقا للميثاق والأمانة العامة نفسها في سياق صلاحياتها.

وتشمل الدبلوماسية الوقائية المبادئ والأساليب والقدرات والآليات والموارد التي تتماشى مع الإجراءات التي تسمح بتجنب نشوب نزاعات أو منازعات أو خلافات بين الأطراف؛ ومنع المنازعات من التحول إلى نزاعات؛ والحد من انتشارها إذا حدثت؛ وتوطيد السلام، إذا تحقق، من خلال التماسك الاجتماعي والوطني.

ومن هذا المنظور، فإن المسألة هي كيفية تحديد مواطن القوة والضعف في الهيكل الحالي وآليات العمل الحالية لمنظومة الأمم المتحدة من أجل منع نشوب النزاعات والمنازعات وتأكيد صون السلام والأمن الدوليين، فضلاً عن التنسيق الوظيفي لمختلف أجهزة المنظومة وتوفير الموارد اللازمة لإنجاز ثلاث مهام أساسية.

وتتمثل المهمة الأولى في القيام، بطريقة كفؤة وفي أوانها، بالعمليات التي ينص عليها الميثاق نفسه لمنع نشوب النزاعات والسيطرة عليها، أي المساعي الحميدة والوساطة والتفاوض والتحكيم، وعلى نحو جلي لجوء الدول نفسها، على مستوى صنع القرارات، إلى تفعيل الدور القضائي لمحكمة العدل الدولية لتسوية المنازعات التي قد تتحول إلى نزاعات. ومن هذا المنطلق، فإن المحكمة هي أيضاً هيئة لمنع نشوب النزاعات.

والمهمة الثانية هي الاضطلاع بالمنع الهيكلي لنشوب النزاعات بطريقة منسقة ومتكاملة ومع احترام مجالات عمل كل هيئة وولايتها. ويشمل ذلك مواجهة الاختلالات والانقسامات الاجتماعية وأوجه عدم المساواة والاستبعاد وتهميش الفئات الضعيفة من السكان. ويشمل تحقيق نتائج في جدول الأعمال الذي يربط منع نشوب النزاعات بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الاستبعاد وعدم المساواة.

والمهمة الثالثة هي وضع برامج واقعية ومتعددة الأبعاد لتوطيد عمليات السلام ومساعدة الحكومات الوطنية ودون الوطنية والسكان والمجتمع المدني على إعادة بناء سلام يقوم على التوزيع العادل للمنافع العامة وإمكانية الوصول إليها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، والرئاسة المكسيكية على إدارة مجلس الأمن باقتدار. كما أشكر جميع مقدمي الإحاطات الذين تكلموا اليوم.

إننا نعيش في مرحلة خطيرة تشهد استخدام القوة أو التهديد باستخدامها من جانب واحد والتدخل الأجنبي والاحتلال الأجنبي وقمع النضال المشروع من أجل الحرية، كما هو الحال في جامو وكشمير، وانبعاث أيديولوجيات الكراهية والفاشية والعنصرية ومعاداة السامية وكراهية الإسلام وتزايد الفقر وعدم المساواة والتدهور البيئي وتصاعد التوترات العالمية وتكاثر التحالفات العسكرية، فضلا عن سباق التسلح النووي والتقليدي الخطير والمزعزع للاستقرار.

ويجب أن تكون معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والمنازعات الوسيلة الرئيسية للدبلوماسية الوقائية. وتؤدي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية ولجنة بناء السلام جميعا أدواراً هامة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، ولا سيما النزاع بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. غير أن مجلس الأمن هو الذي يجب أن يستخدم سلطته الأساسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة في نهاية المطاف لضمان تسوية النزاعات والمنازعات بصورة عادلة وسلمية وفقاً لقراراته ومقرراته.

وجهت باكستان انتباه مجلس الأمن والأمين العام مراراً وتكراراً على مدى العامين الماضيين إلى التهديد الخطير والدائم على السلم والأمن الدوليين الذي يشكله نزاع جامو وكشمير. وهناك أدلة كثيرة وموثوقة على ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في الأجزاء التي تحتلها الهند من جامو وكشمير. وتصاعدت تلك الانتهاكات بشكل حاد بعد التدابير الأحادية الجانب التي اتخذتها الهند

بتاريخ ٥ آب/أغسطس ٢٠١٩ وما بعده لضم جامو وكشمير المحتلة بالقوة وتغيير ديموغرافيتها في انتهاك لقرارات مجلس الأمن التي تنص على إجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة يحدد فيه شعب جامو وكشمير الوضع النهائي للولاية. وتشكل هذه الأعمال انتهاكات خطيرة للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن واتفاقيات جنيف ويمكن أن تصل إلى حد جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وقد دارت ثلاث حروب بسبب جامو وكشمير. وأمكن بالكاد تجنب حرب أخرى في شباط/فبراير ٢٠١٩ بسبب ممارسة باكستان ضبط النفس. وعلى الرغم من إعادة إحياء وقف إطلاق النار في عام ٢٠٠٣، لم تخف حدة التهديدات الموجهة ضد باكستان والقمع في كشمير. وإذا نشب نزاع، فإنه يمكن أن تكون له عواقب كارثية على جنوب آسيا والعالم.

وينبغي أن يكون من الأولويات القصوى لمجلس الأمن منع نشوب نزاع كهذا عن طريق تشجيع إيجاد حل عادل وسلمي لنزاع جامو وكشمير وفقاً لقراراته. وينبغي أن يكون من الأولويات العليا للأمين العام أيضاً أن يستخدم سلطته الواسعة بموجب الميثاق استخداماً كاملاً لتشجيع إيجاد هذا الحل العادل والسلمي للنزاع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تُرتكب في كشمير التي تحتلها الهند. وهذا بالتأكيد هو جوهر الدبلوماسية الوقائية المتوخاة في ميثاق الأمم المتحدة. ولا ينبغي أن يكون لدى أي طرف القدرة على استخدام حق النقض لمنع مجلس الأمن أو الأمين العام من بذل المساعي لتسوية النزاعات.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*)**:** طلبت ممثلة الهند الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيها الكلمة الآن.

السيدة بهات (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** نجد أنفسنا مضطرين لأخذ الكلمة مرة أخرى للرد على بعض الملاحظات العبثية التي أبداها ممثل باكستان في وقت سابق. وهذه ليست المرة الأولى التي يسيء فيها ممثل باكستان استخدام المنابر التي توفرها الأمم المتحدة لنشر دعاية كاذبة وخبيثة ضد بلدي، بينما يسعى عبثاً إلى تحويل انتباه العالم عن الحالة المحزنة لبلده، حيث يتمتع الإرهابيون بمطلق الحرية فيما تنقلب حياة الناس العاديين، خاصة أولئك الذين ينتمون إلى الأقليات، رأساً على عقب.

وتدرك الدول الأعضاء أن لباكستان باعا طويلا وسياسة ثابتة في إيواء الإرهابيين ومساعدتهم ودعمهم بنشاط. إنها بلد معروف عالمياً بوصفه، أولاً، يدعم الإرهابيين علناً ويدربهم ويمولهم ويسلحهم باعتبار ذلك سياسة تتبعها الدولة. وله سجل مخزٍ يتمثل في استضافة أكبر عدد من الإرهابيين الذين يحظرهم مجلس الأمن.

وأود أن يكون كلامي قاطعاً بشأن موقف الهند: إن إقليمي جامو وكشمير ولاداخ الاتحاديين بالكامل كانا وما زالا وسيظلان دائماً جزءاً لا يتجزأ من الهند وغير قابل للتصرف فيه. ويشمل ذلك المناطق التي تقع تحت الاحتلال غير القانوني لباكستان. وندعو باكستان إلى إخلاء جميع المناطق الخاضعة لاحتلالها غير القانوني فوراً.

وترغب الهند في إقامة علاقات حسن جوار طبيعية مع جميع البلدان، بما فيها باكستان، وهي ملتزمة بمعالجة المسائل المعلقة، إن وجدت، على الصعيد الثنائي وبالوسائل السلمية، وفقاً لاتفاق شيملا وإعلان لاهور.

لكن لا يمكن إجراء أي حوار هادف إلا في جو خالٍ من الإرهاب والعداء والعنف. ويقع على عاتق باكستان عبء تهيئة مثل هذه الأجواء المؤاتية. وحتى ذلك الحين، ستواصل الهند اتخاذ خطوات حازمة وحاسمة للتصدي للإرهاب عبر الحدود.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*)**:** لا يزال هناك عدد من المتكلمين على قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٠.